

**أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات
المساهمة العامة الأردنية**

**The Impact of Forensic Accounting in Limiting Tax
Evasion in Jordanian Public Corporations**

إعداد

معاذ عماد بدر مصبح

إشراف

الأستاذ الدكتور عاطف عقيل البواب

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2022

تفويض

أنا معاذ عماد بدر مصبح، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: معاذ عماد بدر مصبح.

التاريخ: 2022 / 02 / 08.

التوقيع:  معاذ

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات
المساهمة العامة الأردنية.

للباحث: معاذ عماد بدر مصبح.

وأجيزت بتاريخ: 2022 / 01 / 26.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع	جهة العمل	الصفة	الاسم
	جامعة الشرق الأوسط	مشرفاً	أ. د. عاطف عقيل البواب
	جامعة الشرق الأوسط	عضواً من داخل الجامعة ورئيساً	د. عبدالله أحمد دعاس
	جامعة الشرق الأوسط	عضواً من داخل الجامعة	د. محمّد داود عثمان
	الجامعة الهاشمية	عضواً من خارج الجامعة	أ. د. وليد زكريا صيام

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ...

فأول مشكور هو الله عز وجل، الذي أحاطني بحفظه ورعايته ولطفه، وأمدني بالعون والقوة.

ثم أتقدم بخالص الشكر الجزيل وصادق العرفان والإمتنان لكل من:

الأستاذ الدكتور عاطف عقيل البواب المشرف على هذه الرسالة، فهو صاحب العلم الوفير، ولم ييخل عليّ بشيء من علمه. ثم إلى لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم قبول مناقشة هذه الرسالة ... وإلى صرح العلم والمعرفة منارة الهدى "جامعتي".

كما يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحتني أو أرشدني أو وجهني في إعداد هذه الرسالة بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة وفي أي مرحلة من مراحلها.

لكم مني خالص المودة والتقدير، جزاكم الله خير الجزاء، ووفقكم لكل خير.

الباحث

الإهداء

في البداية اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، ولك الحمد على كل حال، وفي كل حين، اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

أهدي خلاصة جهدي

إلى تلك المرأة العظيمة التي ربت وعلمت التي لطالما نظرتُ لعينيها لأستمد منها قوتي لإكمال مسيرتي العلمية، إلى اليد الطاهرة التي أزلت من طريقي أشواك الفشل إلي من ساندتني عند ضعفي وهزالي وإلي من سقنتني الحب في ضعفي و إلي التي ارتاح لها قلبي إلي من رسمت لي المستقبل بخطوط من الثقة والحب إلي من انحنى لها العطاء أمام قدميها وأعطتني من دمها وروحها وعمرها وزهرة شبابها حبا وتصميما ودافعا لمستقبل أجمل إلى الغالية التي لا أرى الحب والحنان إلا في عينيها إلي من كان دعائهم سر نجاحي وفلاحي **أمي الحبيبة والغالية**.

وأهدي تخرجي هذا إلي من كان دعائها سر نجاحي إلي رمز الحب وبلسم الشفاء بالحياة إلى أعلى وأحن وأجمل مخلوق بالكون **جدتي الغالية** حفظها الله وأدامها لي.

وأتوجه بالشكر لكل أصدقائي وعائلتي وأسائنتي وكل من له الفضل في وقوفي أمامكم بهذه اللحظة الفارقة.

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ.....
تفويض.....	ب.....
قرار لجنة المناقشة.....	ج.....
شكر وتقدير.....	ج.....
الإهداء.....	ه.....
فهرس المحتويات.....	و.....
قائمة الجداول.....	ط.....
قائمة الاشكال.....	ي.....
قائمة الملاحق.....	ك.....
الملخص باللغة العربية.....	ل.....
الملخص باللغة الإنجليزية.....	م.....

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1-1: المقدمة.....	2.....
2-1: مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	3.....
3-1: أهمية الدراسة.....	5.....
4-1: أهداف الدراسة.....	5.....
5-1: فرضيات الدراسة.....	6.....
6-1: أنموذج الدراسة.....	7.....
7-1: مصطلحات الدراسة.....	8.....
8-1: حدود الدراسة.....	9.....
9-1: محددات الدراسة.....	9.....

الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة

1-2 المحاسبة الجنائية.....	11.....
1-1-2 مفهوم المحاسبة الجنائية.....	12.....
2-1-2 نشأة المحاسبة الجنائية.....	13.....
3-1-2 أهداف المحاسبة الجنائية.....	14.....

- 16 4-1-2 أهمية المحاسبة الجنائية.
- 17 5-1-2 أسباب ظهور المحاسبة الجنائية.
- 18 1-6-2 إجراءات المحاسبة الجنائية.
- 20 1-7-2 تقنيات المحاسبة الجنائية.
- 22 1-8-2 مهارات ومؤهلات وصفات وواجبات المحاسب الجنائي.
- 26 2-2-2 التهرب الضريبي.
- 27 1-2-2 مفهوم التهرب الضريبي.
- 28 2-2-2 أسباب التهرب الضريبي.
- 29 3-2-2 أنواع التهرب الضريبي.
- 32 4-2-2 الآثار المترتبة على التهرب الضريبي.
- 35 5-2-2 أساليب التهرب الضريبي.
- 36 6-2-2 طرق مكافحة التهرب الضريبي.
- 38 3-2-3 الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- 38 1-3-2 القطاع الصناعي.
- 39 2-3-2 القطاع الخدمي.
- 40 3-3-2 القطاع المالي.
- 42 4-2-4 الدراسات السابقة ذات الصلة.
- 42 1-4-2 الدراسات باللغة العربية.
- 48 2-4-2 الدراسات باللغة الأجنبية.
- 55 3-4-2 ما يميز هذه الدراسة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

- 59 1-3 منهج الدراسة.
- 59 2-3 مجتمع الدراسة وعينتها.
- 60 3-3 مصادر جمع البيانات.
- 60 4-3 أداة الدراسة.
- 63 5-3 متغيرات الدراسة.
- 63 6-3 إجراءات الدراسة.
- 64 7-3 المعالجة الإحصائية.

الفصل الرابع: (التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)

- 1-4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....67
- 2-4 اختبار الفرضيات.....75

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

- 1-5 نتائج الدراسة.....84
- 2-5 التوصيات.....93

قائمة المراجع

- 95أولاً: المراجع العربية
- 100ثانياً: المراجع الأجنبية
- 102ثالثاً: المراجع الالكترونية
- 103الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
52	ملخص الدراسات باللغة العربية	1 - 2
54	ملخص الدراسات باللغة الانجليزية	2 - 2
63	معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لأداة الدراسة	3 - 3
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمتغير المحاسبة الجنائية مرتبة تنازلياً	4 - 4
69	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على أبعاد متغير الحد من التهرب الضريبي	5 - 4
71	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة ببُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة	6 - 4
72	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالبُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة	7 - 4
74	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالبُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة	8 - 4
75	اختبار التوزيع الطبيعي	9 - 4
77	اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)	10 - 4
78	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	11 - 4
79	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	12 - 4
80	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	13 - 4
81	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	14 - 4
82	نتائج تحليل الفرضيات للفئات الثلاث (الخدمية، الصناعية، المالية)	15 - 4

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	الرقم
7	أنموذج الدراسة	1
76	التوزيع الطبيعي لإجابات عينة الدراسة نحو المحاسبة الجنائية	2

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	الرقم
103	قائمة بأسماء السادة المحكمين	1
104	الأداة بصورتها الاولية	2
110	الأداة بصورتها النهائية	3

أثر المحاسبة الجنائية في الحدّ من التهرب الضريبي في الشركات

المساهمة العامة الأردنية

إعداد

معاذ عماد بدر مصبح

إشراف

الأستاذ الدكتور عاطف عقيل البواب

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المحاسبة الجنائية في الحدّ من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة حيث اعتمدت الدراسة المنهج على الوصفي التحليلي، تكوّنت عيّنة الدراسة من (191) فرداً تمّ اختيارهم بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (377) فرداً؛ وذلك وفقاً للإحصائيات الصادرة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لعام 2018؛ وتمّ جمع البيانات باستخدام الإستبانة كأداة للدراسة، حيث تمّ إجراء التحليل والاختبارات الضرورية لمعرفة آراء العينة واختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى أنّ درجة تقدير أفراد عيّنة الدراسة لمُتغير المحاسبة الجنائية جاءت مرتفعة، وأنّ درجة الحدّ من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة جاءت بدرجة مرتفعة، كما بيّنت النتائج وجود أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في الحدّ من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. ووجود أثر للمحاسبة الجنائية في الحدّ من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). كما أظهرت النتائج وجود أثر للمحاسبة الجنائية في الحدّ من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، ووجود أثر للمحاسبة الجنائية في الحدّ من التهرب الضريبي في الشركات المالية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، واوصت الدراسة بضرورة تركيز الإدارة الضريبية على تفعيل النظام الرقابي بحيث يعتمد على المحاسبة الجنائية ويأخذ على عاتقها المحافظة على حقوق السلطة المالية والمكلفين على حد سواء، و ضرورة الاهتمام في المحاسبة الجنائية، والتفديد فيها للحد من التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الجنائية، المُحاسب الجنائي، التهرب الضريبي، الشركات المساهمة العامة. الشركات الصناعية، والشركات الخدمية، والشركات المالية.

٢

The Impact of Forensic Accounting in Limiting Tax Evasion in Jordanian Public Corporations

Prepared by

Moath Emad Bader Musabeh

Supervised by

Prof. Atef Aqil Al-Bawab

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of forensic accounting in reducing tax evasion in public shareholding companies. The study adopted the descriptive approach and the analytical approach. The study sample consisted of (191) individuals who were randomly selected from the study population, which numbered (377) individuals. This is according to the statistics issued by the Income and Sales Tax Department for the year 2018; The analysis was carried out using the questionnaire as a tool for the study, where the necessary analysis and tests were carried out to know the opinions of the sample and to test the hypotheses. The study concluded that the degree of appreciation of the study sample to the variable of criminal accounting was high, and that the degree of reduction of tax evasion in public joint-stock companies came to a high degree, and the results showed the existence of an impact of criminal accounting at the level of statistical significance ($\alpha \leq 0.05$) in reducing tax evasion in Jordanian public shareholding companies. And there is an effect of forensic accounting in reducing tax evasion in industrial companies at the level of statistical significance ($\alpha \leq 0.05$). The results also showed the existence of an effect of forensic accounting in reducing tax evasion in service companies at the level of statistical significance ($\alpha \leq 0.05$), and the presence of an effect of criminal accounting in reducing tax evasion in financial companies at the level of statistical significance ($\alpha \leq 0.05$), and the study recommended the necessity of The focus of the tax administration on activating the control system so that it relies on criminal accounting and takes upon itself the preservation of the rights of the financial authority and taxpayers alike, and the need to pay attention to criminal accounting, and adherence to it to reduce tax evasion.

Keywords: Forensic Accounting, Tax Evasion, Public Shareholding Companies, Industrial Companies, Service Companies, Finance Companies)

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

- 1-1: المقدمة.
- 2-1: مشكلة الدراسة وأسئلتها.
- 3-1: أهمية الدراسة.
- 4-1: أهداف الدراسة.
- 5-1: فرضيات الدراسة.
- 6-1: أنموذج الدراسة.
- 7-1: مصطلحات الدراسة.
- 8-1: حدود الدراسة.
- 9-1: محددات الدراسة.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1: المقدمة

تُعدُّ المحاسبة الجنائية نتاجاً للقيام بالكثير من المحاولات لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية، ومن أهمّها تلك التي طالبت بالربط بين المحاسبة والقانون من طرف، وسدّ احتياجات القضاء للمعلومات المحاسبية من طرف آخر (الراوي، 2019).

ادى تزايد حجم الأعمال التجارية والإقتصادية في العالم، الى ظهور العديد من المحاولات لتطوير المعلومات المحاسبية من اجل ضمان قدرتها على استيعاب وحصر الأساليب المختلفة للاحتيال والتلاعب والغش، ومن هنا برزت حاجة القضاء إلى المعلومات المحاسبية وتوضيح مفهوم المحاسبة الجنائية لتقديم التقارير التي توجه القضاء لإصدار الأحكام المناسبة (عزايذة، 2018).

تُعتبر المحاسبة الجنائية من أبرز المجالات المحاسبية التي تحمل العديد من الفرص للاحتياجات المستقبلية، وتشكل مكوناتها مزيجاً متكاملًا من المحاسبة والقانون بهدف انتاج تحقيقات أكثر عمقاً وذات صلة فيما يتعلق بالدعاوى القضائية المختلفة، ونقل اقتصاد المعرفة المتطورة إلى الشركات المتعددة في جميع أنحاء العالم، وقد أدى ذلك إلى منافسة حادة بين تلك الشركات لجذب المساهمين وأصحاب المصلحة من خلال تقديم صورة جيدة عن الشركة باستخدام الأساليب المحاسبية الإبداعية في إدارة الأرباح لتعظيم أو تقليل الأرباح بطريقة غير واقعية (أحمد، 2017).

أن كافة الأطراف المهتمة في البيانات المالية تركز بشكل كبير على ان تكون بيانات صحيحة وموثوقة مما أدى إلى التركيز على المحاسبة الجنائية للحد من أساليب التلاعب المختلفة مثل إساءة استخدام الأهمية النسبية، واستخدام التقديرات المحاسبية وممارسات محاسبة الاقتناء

وممارسات التعرف على الإيرادات والكشف عن نقاط الخلل والتلاعب بالإضافة إلى إجبار رجال الأعمال على إنشاء بيانات مالية و تقارير خالية من أي تلاعب لتقديمها إلى السلطات المختصة وإنهاء جميع القضايا الدائمة لجميع الأطراف ذات الصلة مع زيادة القيم الضريبية المفروضة على الشركات، فأدى ذلك الى التهرب الضريبي والذي يهدد بدوره اقتصاد الدولة ويعيق تحقيق أهدافها وسياساتها الإقتصادية والإجتماعية (زعايرر وعبد المنعم و عثمان، 2020).

وقد ازداد الاهتمام بالمحاسبة الجنائية في العديد من الدول العالم المتقدمة؛ وذلك بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي طالت العديد من الشركات، وتُعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أخطر المشكلات التي تُعاني منها الدول وخاصة الدول النامية التي يكثر فيها التهرب الضريبي؛ وذلك بسبب قلة الوعي بالثقافة الضريبية لدى أفراد المجتمع، مما يُؤثر سلباً على موارد الدولة، وهذا أدى إلى ظهور الحاجة إلى المحاسبة الجنائية كأحد وسائل الحدّ من التهرب الضريبي في الشركات (الصادق ونور , 2018).

1-2: مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعتمد المحاسبة الجنائية على دراسة البيانات والتقارير المالية من قبل المحاسبين الشرعيين الذين لديهم معرفة كاملة بالجوانب المحاسبية والقوانين القضائية والإجراءات ذات الصلة للكشف عن نقاط الخلل والتلاعب والبت في تلك القضايا لجميع الأطراف ذات العلاقة، فتقوم بعض الشركات بتغيير بياناتها المالية في القوائم المالية عمداً في محاولة للتهرب الضريبي وتقليل الأرباح بشكل غير قانوني، فينتج عن ذلك إصدار تقارير مالية بأرقام محاسبية مختلفة تضلل المستثمرين وتجعلهم يتخذون قرارات خاطئة من جهة وتخلق حالة من التهرب الضريبي من جهة أخرى (قمبر، 2017).

تقوم بعض الشركات المساهمة العامة بالتدخل في تخفيض الربح المحاسبي، مُستغلة التغيرات والمرونة والبدائل المحاسبية الموجودة بالمعايير والمبادئ المحاسبية أو عدم تطبيقها بقصد التهرب الضريبي، وتُعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من الظواهر التي يتأثر بها الاقتصاد الوطني، وخاصة في الدول النامية التي تعتمد موازنتها على الدخل من الضرائب، ومن هنا كان التركيز والاهتمام في المحاسبة الجنائية أمراً واضحاً جداً؛ مما تلعبه من دور مُهم في إجبار الشركات على تقديم قوائم مالية سليمة خالية من أي تلاعب، وكما أشار كل من صيام وعبدالله (2019) بأنّ المحاسبة الجنائية تتضمن تطبيق مهارات معينة في المحاسبة والتدقيق والشؤون المالية والأساليب الكمية وأجزاء من القانون والبحوث، وعليه يُمكن صياغة مشكلة الدراسة في طرح التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس: هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة الجنائية في الحدّ من التهرب الضريبي في الشركات المُساهمة العامة الأردنية(الصناعية، الخدمية، المالية)؟ وللاجابة عن هذا التساؤل يُمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد أثر المحاسبة الجنائية في الحدّ من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

2- هل يوجد أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية؟

3- هل يوجد أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة الأردنية (البنوك العاملة في الأردن)؟

1-3: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع لما له من تأثير على موارد الدولة في الأردن والمتمثلة في الضرائب المفروضة على المجتمع وكان إظهار أهمية الدراسة من خلال الأهمية العلمية والأهمية العملية على النحو الآتي:

- **الأهمية العلمية:** ركزت الدراسة على موضوع المحاسبة الجنائية والحد من التهرب الضريبي؛ لذا ستكون هذه الدراسة ذات أهمية للعديد من الباحثين والمحللين والمهتمين بموضوع المحاسبة الجنائية؛ بحيث ستوضح الدراسة مفهوم المحاسبة الجنائية، وكيفية تطبيقها، إضافة إلى توضيح العلاقة ما بين المحاسبة الجنائية والحد من التهرب الضريبي.
- **الأهمية العملية:** من المتوقع أن تكون هذه الدراسة ذات فائدة لمقديري الضريبة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، بحيث توضح العوامل التي تحد من ظاهرة التهرب الضريبي الذي يحصل في الشركات المساهمة العامة الأردنية، بحيث توضح الدراسة مدى أهمية المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وقدرتها على تزويد مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمعلومات حديثة ونتائج دقيقة، بالإضافة إلى تقديم العديد من المقترحات.

1-4: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي

في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الأساسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على دور المحاسبة الجنائية في الحدّ من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
- التعرف على دور المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.
- التعرف على دور المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية (البنوك العاملة في الاردن).

1-5: فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأسئلتها تمّ بناء الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية الرئيسة:

H0: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الحدّ من

من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تمّ بناء الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وتنصّ على ما يلي:

H01: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الحد

من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الصفرية الفرعية الثانية وتنص على ما يلي:

H02: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الحد

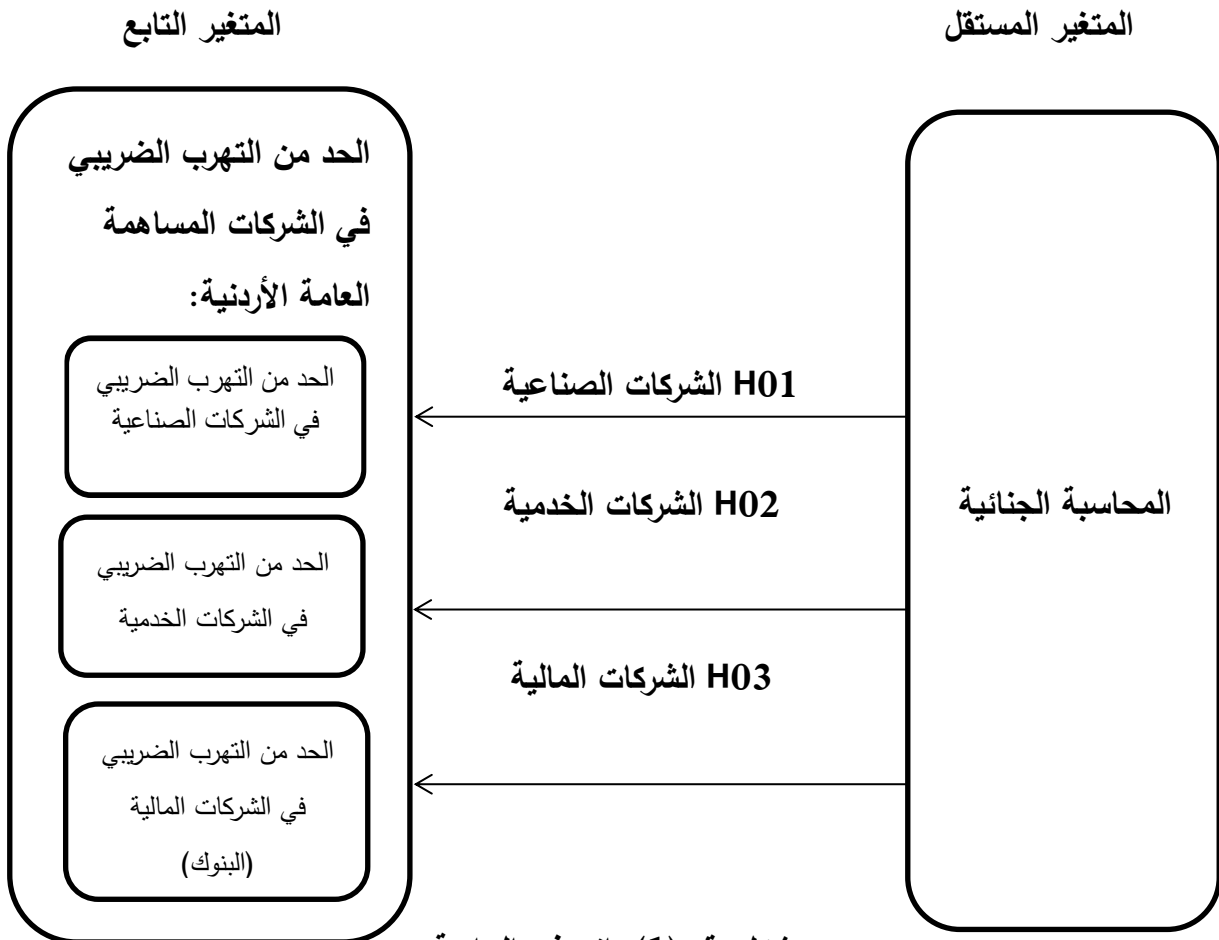
من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة وتنص على ما يلي:

H03: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الحد

من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة الأردنية (البنوك العاملة في الاردن).

6-1: أنموذج الدراسة



شكل رقم (1): إنموذج الدراسة

7-1: مصطلحات الدراسة

المحاسبة الجنائية:

هي حقل من حقول المحاسبية التي تستخدم مهارات وعلم المحاسبة والتحقيق والتدقيق؛ للكشف عن الأضرار الإقتصادية، والعمل على إعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي (الكبيسي، 2016).

المحاسب الجنائي:

هو المحاسب الذي يعمل ضمن النظام القانوني والذي يبرز دوره في دعم التقاضي وتوفير المعلومات المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الأضرار ، حيث يمتلك هذا المحاسب معرفة معمقة في قانون الضرائب والممارسات المحاسبية بما في ذلك التهرب الضريبي والاختلاس وغسيل الاموال(برغل،2015).

التهرب الضريبي

هو محاولة غير مشروعية يقوم بها فرد أو كيان لتقليل مسؤولياته الضريبية إلى الحد الأدنى، من خلال أساليب احتيالية عن طريق التحايل على قوانين الضرائب الحالية، مثل عدم بيان الدخل الخاضع للضريبة أو عدم الدفع المتعمد للضرائب المستحقة (دائرة ضريبة الدخل،2018).

الشركات الصناعية:

هي منشأة تحويلية تقوم على عملية تحويل المواد الأولية والعمل المباشر إلى منتج آخر يختلف عن المدخلات حسب طلبات الزبائن(الراوي، 2019).

الشركات الخدمية

"هي عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من الأشخاص والوسائل المنظمة المتفاعلة فيما بينها؛ لإنتاج قيمة غير مادية لإشباع حاجات ورغبات الزبون"(ابن احسن، 2016).

البنوك:

الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية، كقبول الودائع من الجمهور واستخدامها كلياً أو جزئياً؛ لمنح الائتمان وأي أعمال أخرى وفق أحكام قانون البنك المركزي (قانون البنك المركزي، 2018).

8-1: حدود الدراسة

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة بالشركات الصناعية والخدمية والمالية (البنوك العاملة في الاردن) الأردنية.

الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة خلال عام 2021.

الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على مقدي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة على موضوع المحاسبة الجنائية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي.

9-1: محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة في نقاط الآتية:

1. حداثة موضوع المحاسبة الجنائية في الأردن.
2. صعوبة الحصول على المراجع والدراسات السابقة من المكتبات الجامعية.
3. كما تتحدّد نتائج هذه الدراسة من خلال صدق الأداة المعدّة من قبل الباحث، ودرجة الثّبات المطلوبة فيها، لذلك لا تعمم النّتايج إلاّ على المجتمع الذي أخذت منه عينة الدّراسة، كما تتحدّد النّتايج في ضوء صدق المستجيبين وموضوعيتهم عند الإجابة على فقرات الأداة المستخدمة في الدّراسة.
4. اقتصرت هذه الدراسة على شركات المساهمة العامة الاردنية

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

- 1-2 المحاسبة الجنائية.
 - 1-1-2 مفهوم المحاسبة الجنائية.
 - 2-1-2 نشأة المحاسبة الجنائية.
 - 3-1-2 أهداف المحاسبة الجنائية.
 - 4-1-2 أهمية المحاسبة الجنائية.
 - 5-1-2 أسباب ظهور المحاسبة الجنائية.
 - 1-6-2 إجراءات المحاسبة الجنائية.
 - 1-7-2 تقنيات المحاسبة الجنائية.
 - 1-8-2 مهارات وواجبات وصفات ومؤهلات المحاسب الجنائي.
- 2-2 التهرب الضريبي.
 - 1-2-2 مفهوم التهرب الضريبي.
 - 2-2-2 أسباب التهرب الضريبي.
 - 3-2-2 أنواع التهرب الضريبي.
 - 4-2-2 الآثار المترتبة على التهرب الضريبي.
 - 5-2-2 أساليب التهرب الضريبي.
 - 6-2-2 طرق مكافحة التهرب الضريبي.
- 3-2 الشركات المساهمة العامة الأردنية.
 - 1-3-2 القطاع الصناعي.
 - 2-3-2 القطاع الخدمي.
 - 3-3-2 القطاع المالي.
- 4-2 الدراسات السابقة ذات الصلة.
 - 1-4-2 الدراسات باللغة العربية.
 - 2-4-2 الدراسات باللغة الأجنبية.
 - 3-4-2 ما يميز هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

وسيتم في هذا الفصل الحديث عن المحاسبة الجنائية من حيث مفهوم المحاسبة الجنائية ونشأتها، وأهدافها، أهميتها، وأسباب ظهورها، وإجراءاتها، وتقنياتها، وبيان مهارات وواجبات؛ وصفات ومؤهلات المحاسب الجنائي.

1-2 المحاسبة الجنائية

تمهيد:

تُمثل المحاسبة الجنائية أحد أساليب المحاسبة المتعددة والتي ظهرت منذ عدة قرون؛ لفض النزاعات الناشئة بين منشآت الأعمال والأطراف المستفيدة، والتي تُعدّ إحدى المهام المُوكلة للمراجعين القانونيين والمحاسبين المعتمدين من قبل الجهات؛ لإبداء الرأي الفني حول القوائم والتقارير المالية، أو العقود المُنفذة بين كافة الأطراف المتعاملين مع منشآت الأعمال، وأنّ الحاجة المتزايدة لخدمات المحاسبين القضائيين وفي جميع المجالات جعلت مهنة المحاسب الجنائي واحدة من المهن الأكثر أماناً من بين عشرين مهنة مرموقة في العالم (عبد الرحمن، 2020).

تُعدّ المحاسبة الجنائية من الاتجاهات الحديثة للمحاسبة، فهي تختص بتقديم المعلومات المالية والمحاسبة ذات الطابع العدلي؛ للمساعدة في حل النزاعات المالية (Matews, et al, 2018).

وتُعتبر المحاسبة الجنائية ممارسة متخصصة في مجال المحاسبة، والتي تشمل على تقديم خدمات الدعم الجنائي والتحقيق المحاسبي لكل من الدوائر الجنائية، والشركات، والوحدات الحكومية؛ لمساعدتها في إصدار أحكامها العمل على كشف ومنع الجرائم الإقتصادية ذات الأبعاد المحاسبية من خلال منظومة من المعارف، والخبرات في مجال المحاسبة، والتدقيق، والقانون (عبد الله، 2017).

2-1-1 مفهوم المحاسبة الجنائية

المحاسبة الجنائية هي فرع جديد من فروع المحاسبة، تقوم على أساس التكامل بين كل من الدراية القانونية، والخبرة في المحاسبة والتدقيق ومهارات التحري والتحقيق في القضايا المالية والتجارية والإقتصادية، وتُعتبر نظاماً للمعلومات يبحث عما خلف الأرقام والصفقات؛ لرفد القائمين على القضايا محل النزاع أو التحقيق، ونطاق عملها عن التدقيق الداخلي والخارجي (الرعود، 2020).

وهناك اختلاف بين الكتاب حول مفهوم المحاسبة الجنائية؛ ولذلك قام الباحث باستعراض العديد من المفاهيم التي تتعلق بالمحاسبة الجنائية المتمثلة في الآتي:

وعرّفها أيضاً عبد العزيز (2016) بأنها "مزيج من مجموعة مهارات مختلفة في عدة مجالات كالمحاسبة والقانون وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، تهدف إلى مساعدة الأجهزة العدلية والقضائية على إصدار أحكام عادلة بشأن القضايا المالية والمحاسبية والتجارية".

كما أنه تم تعريفها على أنها: "تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة ومراجعة الحسابات ومجالات معينة من القانون ومهارات التحقيق؛ لجمع وتحليل وتقييم الأدلة وتفسير النتائج والإبلاغ عنها" (Nicolae & Diana, 2017).

وعرّفها أحمد (2017) على أنها "الفهم العميق والنظرة الشاملة للعلوم المحاسبية والقانونية وفيها يتم ممارسة أعلى درجات الشك المهني، وتأييد الدعاوى القضائية، وذلك في ضوء معايير عامة يجب أن يتمتع بها المحاسب القضائي، وميثاق مهني وآداب وسلوكيات تنظم هذه المهنة".

ويرى كل من ياحمي وعبد الرحمن (2018) بأنّ المحاسبة الجنائية هي: "فرع من فروع المحاسبة، يجمع بين علم المحاسبة والقانونية، لمساعدة الجهات العدلية على البت في القضايا ذات الطابع

المالي، واكتشاف الإحتيال والجرائم المالية بعد الحصول على أدلة مالية محاسبية كافية وموضوعية بشكل لا يقبل التأويل".

كما أنها تعرف: "العلم الذي يختص باستخدام المهارات المحاسبية والتحليل والمراجعة والإتصال الكتابي والشفهي، والدراية بالقانون المدني والجنائي، وتقنية الحاسوب والأدوات البرمجية في التحليل والإكتشاف وجمع الأدلة وتغيير المعلومات المحاسبية والمالية لغرض الدعم القضائي، أو التعليم، أو التحقيق المحاسبي" (الحاج، 2019).

وفي رأي الباحث من خلال التعريفات المتعددة للمحاسبة الجنائية إنها علم يجمع ما بين العلوم المحاسبية والقانونية، وتتضمن الخبرة المالية ومهارات التحري ضمن إطار قانوني يوفر إثباتات وأدلة كافية لضبط النزاعات المالية كالتهرب الضريبي؛ وذلك بهدف التأكد من مصداقية القوائم المالية.

2-1-2 نشأة المحاسبة الجنائية

بدأ استخدام المحاسبون الجنائيون كشهود خبراء في قضايا المحاكم منذ قضية Meyer & Sefton عام 1817 وهي قضية إفلاس ارتبطت بوقوع نزاع مالي في إحدى المحاكم الكندية، ونتيجة لصعوبة فحص الأدلة والوقائع المرتبطة بتلك القضية من قبل المحكمة في ذلك الوقت، تمّ استدعاء المحاسب الذي أجرى عملية التحري والبحث في تلك القضية، وأدلى بشهادته أمام المحكمة بصفته شاهداً وخبيراً، حيث تمّ اعتبار هذا المحاسب أول محاسب جنائي في التاريخ، وكانت هذه القضية هي أول حالة معروفة يستخدم فيها المحاسب بصفة شاهد خبير في محكمة قانونية (2017, Nicolae & Diana).

وفي عام 1824 تم توثيق دليل على معرفة واستخدام المحاسبة الجنائية وكان ذلك ضمن إعلان في إحدى الصحف في مدينة غلاسكو في اسكتلندا، حيث كان هناك دعوى للحكام والمحاكم

والمحامين؛ للتحقيق في نشاط احتيالي، أما في عام 1900م بدأت بوادر ظهورها في الولايات المتحدة وانكثرت؛ وذلك نتيجة اعتماد ضريبة الدخل الاتحادية؛ مما أدى إلى زيادة حوادث التهرب من دفع الضرائب نتيجة لذلك، تم العمل على تطوير دائرة الضرائب، وكانت واحدة من أولى حالات التهرب الضريبي وأكثرها شهرة في مجال التحقيقات المحاسبية، وهي أولى حالات التهرب الضريبي وأكثرها شهرة في مجال التحقيقات المحاسبية وهي حالة عصابات Al Capone في عام 1930م، حيث تم تعيين Frank Wilson من وحدة الإستخبارات الخاصة في دائرة الإيرادات الداخلية، واستخدم مكتب التحقيقات الفيدرالي عدد كبير من المحاسبين؛ للقيام بعملية التحقيق (فرح، 2017).

وفي عام 1986م أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) دليل ممارسة رقم (7) الذي تضمن ستة مجالات لخدمات المحاسبة الجنائية، والتي تشمل التالي: منع الاحتكار، وتحديد قيمة الأضرار، والمحاسبة والتحليلات، والتقييم والإستشارات العامة، وفي آذار من عام (1997) تأسس المجلس الأمريكي للمحاسبين الجنائيين. وفي عام (2008) بعد بداية الانهيار الإقتصادي واكتشاف تلاعب الشركات بالبيانات المالية على ضوء الازمة المالية العالمية وأزمة القروض العقارية، جاءت المطالبات الحكومية والشعبية بضرورة توفر محاسبين جنائيين معتمدين (Abu Tapanjeh & Al Tarawneh, 2020).

3-1-2 أهداف المحاسبة الجنائية

يُنظر للمحاسبة الجنائية بأنها أساس لأي دعوى قضائية أو منازعة ذات طبيعة تجارية، وتقوم على اساس تكامل بين المحاسبة والقانون، ولذلك تسعى المحاسبة الجنائية، من خلال تطبيقها وتفعيل تقنياتها المتعددة، إلى تحقيق العديد من الأهداف، التي يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

1. البحث عن عمليات التلاعب والغش واكتشافها، ويُعتبر هذا الهدف من أهم أهداف المحاسبة الجنائية، بالإضافة إلى المساعدة في الكشف عن حالات التهرب من الالتزامات المالية التي تتجم من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية، وفي حالات معينة يحتاج اكتشاف التلاعب والإحتيال إلى كشف هوية الجاني، ولهذا السبب تم استخدام الوثائق المالية كدليل لدعم تقديم دعوى قضائية؛ لمنع المتهم من التسبب في زيادة الضرر، والسعي إلى التعويض في حالة تحديد هوية الشخص المسؤول (العبدالله والزهراني، 2019).
2. توفير دليل مادي حول الغش والإحتيال والفساد؛ وذلك لمعاونة الإدارة على توفير الرقابة للشركات، وتأييد الدعاوى الجنائية، والمساعدة على تحقيق العدالة وإقرار الحق (غنيم، 2016).
3. التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل بعض الأطراف المعنيين، حيث أن هدف المحاسب الجنائي يعتمد الذي تم تكليفه به (برزان وخلف، 2016).
4. دعم الاستشارات القانونية، والقيام بعقد المناقشات المرتبطة بالمنازعات المالية، والمساهمة في عملية البحث والتحري للكشف عن عمليات الإحتيال في التقارير المالية (الحيالي، 2020).
5. العمل على تحديد حجم الخسائر أو الأضرار الإقتصادية، سواء الخسائر المتكبدة أو الخسائر المحتملة، وجمع الأدلة المالية التي تشكل أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لاستردادها (فاتح وشارف، 2018).
6. توفير معلومات تتعلق بعمليات التحري للمستخدمين، ودعم الدعاوى القضائية المختصة بالمعاملات التجارية لدى المحاكم من خلال تقديم الأدلة المادية المالية للمحكمة، باعتبار المحاسبة الجنائية إطاراً متكاملاً للمحاسبة والقانون (طبيشات والدليمي، 2017).

7. القيام بالتحليل والتأكد من صحة احتساب قيمة التعويضات المطالب بها لدى المحكمة ضد الشركة، بالإضافة إلى المثل أمام المحكمة إذا احتاج الأمر إلى ذلك. ويمكن الاستعانة بالمحاسب الجنائي من قبل طرف من الأطراف المتخاصمة لتحديد الأسباب والمسؤولين عن وضع الشركة (ياحمي وعبد الرحمن، 2018).

8. تساعد على اكتشاف حالات التهرب الضريبي بالإضافة إلى دعم التقاضي وتشمل المستندات جميعها، لقبول أو رفض الإدعاء، ثم مراجعة المستندات الملائمة من أجل تكوين تقييم أولي للحالة، وفحص الأدلة وإبداء الرأي (برزان وخلف، 2016).

يمكن صياغة الهدف من المحاسبة الجنائية بأنه المساهمة في مساعدة في اكتشاف حالات التهرب الضريبي والكشف عن قضايا الإهمال، والعمل على فض وتسوية المنازعات المالية.

2-1-4 أهمية المحاسبة الجنائية

نتيجة للتغيرات الحاصلة في عالم التجارة والأعمال وزيادة مستوى وحجم ونطاق الأعمال التجارية، وجدت المحاسبة الجنائية لمواجهة التطور في مجال بيئة الأعمال؛ لذا استمدت المحاسبة الجنائية أهميتها كونها الأكثر تكاملاً بين المحاسبة والقانون، وهي الأكثر عمقاً وارتباطاً في الدعاوي الجنائية ذات الصبغة المالية، فإن أهمية المحاسبة الجنائية تتمثل فيما يلي (ادم، 2018):

أ. توفير خبرة مالية ومهارات للقيام بالتحري والعمل ضمن إطار قانوني يساعد على تقديم أدلة

ملائمة لضبط حالات الغش، والحصول على أدلة إثبات تتصف بالواقعية والعدالة.

ب. تحسين كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية بالإستعانة بالقانون.

ج. تستخدم المحاسبة الجنائية تكنولوجيا المعلومات؛ للحد من الفساد في بيئة الأعمال الحديثة.

د. تستخدم المحاسبة الجنائية آليات التحقيق الجنائي؛ للكشف عن المخالفات في التقارير المالية.

هـ. تُساعد المحاسبة الجنائية في تحديد الأنشطة غير القانونية، التي تساعد على ممارسة الغش من خلال جمع الأدلة، وتقديم رأي فني محايد حول التقارير المالية.

الاهتمام بالمحاسبة الجنائية ازداد بشكل كبير؛ نتيجة للإنتشار الواسع لعمليات الإحتيال والفساد المالي، وبالتالي ازدياد الطلب عليها؛ مما يدعم أهميتها المتمثلة في حاجة المنشآت لمثل هذا المجال المحاسبي المعني بالكشف عن حالات الإحتيال، ومساعدتها على الوفاء بمسؤولياتها تجاه الطرف الثالث، وحماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة داخل الشركات (عبدالله ونور، 2018)

وفي رأي الباحث أن أهمية المحاسبة الجنائية تكمن في أنها حقل حديث من حقول المحاسبة، ومرتبطة في القانون، وتُساعد في تقديم أدلة، وتعمل على تسوية النزاعات المالية.

2-1-5 أسباب ظهور المحاسبة الجنائية

لا شك أن ظهور المحاسبة الجنائية والمناداة بضرورة تطبيقها وتفعيل دورها جاء استجابة لما يشهده العالم من نقشي عمليات الإحتيال المالي والتهرب الضريبي والتضليل في القوائم المالية، وما رافقها من ذلك أزمات وانهيارات مالية للعديد من الشركات وأن، هناك دوافع وأسباب لظهور المحاسبة الجنائية تتمثل (عبدالله ونور، 2018) بما يلي:

(1) الإنتشار الواسع لعمليات الغش والإحتيال المالي في القوائم المالية، مما أدى إلى اهتزاز الثقة من قبل المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في نزاهة الأداء وعدالة القوائم.

(2) الإخلال في تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية؛ مما أدى إلى انتشار الفساد المالي، وانهيار

الكثير من الشركات، ولجوء أصحاب المصالح المختلفة لرفع الدعاوى القضائية.

(3) ارتفاع الجرائم المالية وعمليات الإحتيال التي رافقت استخدام تكنولوجيا المعلومات أو الحاسوب، والتي تؤدي إلى خفض إجراءات الفحص والتدقيق نتيجة لبيئتها المعقدة، وتقليل أتعاب مهنة المراجعة، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى توافر القدرات في مجال التحقيق المختصة في هذا النوع من الجرائم.

ويرى الباحث أن ارتفاع حالات التهرب الضريبي في الشركات المساهمة وتأثيره على القوائم المالية كان له دوراً مهماً في ظهور المحاسبة الجنائية؛ وذلك للحاجة لمجال يعتمد على عملية ربط بين القانون والمحاسبة، والتدقيق لمساعدة المحاكم في توفير إثباتات وأدلة تُساعد في حلّ وتسوية النزاعات المالية التي ترتبط بالتهرب الضريبي.

2-6-1 إجراءات المحاسبة الجنائية

تختلف الإجراءات المتبعة التي يمارسها المحاسب الجنائي باختلاف المسألة محل التدقيق، إلا أنه في معظم الأحوال تتلخص إجراءات المحاسبة الجنائية على النحو الآتي (Beck & Blumstein, 2018).

1- **الإلتقاء بالعميل:** يُعدّ هذا الإجراء من أهم الإجراءات؛ لأن معرفة وتحديد المشكلة وتوضيح أبعادها يُعدّ مرحلة أساسية للوصول إلى الحل السليم.

2- **تدقيق النزاع:** وذلك لتحديد الأطراف ذات الصلة بالموضوع، أو للتحقق من وجود نزاع قائم بين الأطراف.

3- **التحقيق الأولي:** يتم هذا التحقيق قبل وضع أي خطة للعمل؛ وذلك من أجل وضع خطط أكثر اكتمالاً، مبنية على فهم كامل وواضح للنزاع.

4- **تطوير خطة العمل:** عند العمل على تطوير خطة العمل يتم الأخذ بعين الاعتبار المعرفة التي

اكتسبها المحاسب الجنائي عند مقابلة العميل في مرحلة التحقيق الأولي، والتي تُحدد الأهداف

المُراد تحقيقها، والمنهجية التي سببت استخدامها لحلّ المشكلة.

5- **الحصول على الأدلة:** وتعني الإحاطة بالقضية محل التحكيم عن طريق الحصول على الأدلة

اللازمة والكافية.

6- **القيام بالتحليل الفعلي:** ويتضمن احتساب الأضرار الإقتصادية، مطابقة الأصول، احتساب

القيمة الحالية باستخدام معدلات الخصم المناسبة، إجراء تحليل الانحدار أو الحساسية واستخدام

تطبيقات الحاسوب؛ من أجل ان يتم شرح التحليل لغايات إعداد التقرير.

7- **إعداد وتجهيز التقرير النهائي:** ويتضمن التقرير شرحاً حول طبيعة المهمة، نطاق التحقيق،

النهج المستخدم، القيود المفروضة على نطاق التحقيق، النتائج، أو رأي المحاسب الجنائي وأية

جداول أو رسومات تُوضح النتائج.

ويرى الباحث أنّ إجراءات المحاسبة الجنائية تُشكل منهجية يتم اتباعها من قبل المحاسب

الجنائي، تبدأ في الالتقاء في العميل؛ وذلك من أجل البحث في المشكلة وتحديدّها، والوقوف على

أسباب المشكلة، وتوضيح أبعادها، وتحديد الأطراف ذات العلاقة بالنزاع، ومن ثم يتم التحقيق، وذلك

قبل وضع خطة، ومن ثم يتم وضع خطة، وذلك من خلال تحديد الأهداف المراد تحقيقها والمنهجية

التي ستستخدم لحل المشكلة، وجمع الأدلة والإثباتات اللازمة والكافية، ومن ثم احتساب الأضرار

الإقتصادية، وأخيراً يتم التوصيل إلى تقرير نهائي يحدد طبيعة المهمة والمنهجية المستخدمة، ومن

ثم الوصول إلى رأي المحاسب الجنائي حول النتائج.

2-7-1 تقنيات المحاسبة الجنائية

تُعتبر تقنيات المحاسبة الجنائية من أحدث ما توصل له العلم في المجالات المحاسبية، وتتولد عن هذه التقنية العديد من المنافع، وإن تطبيق هذه التقنيات يرتبط بوجود تكاليف عالية، ومن الممكن ان يتم يمكن تطبيق واحد أو أكثر من هذه التقنيات لإنجاز المهام التي يوكل بها المحاسب الجنائي، ومن هذه التقنيات:

أولاً: مراجعة المستندات العامة والقيام بالتحقق من الخلفية

وتتمثل هذه التقنية بقيام المحاسب الجنائي بإجراء عمليات التحقيق في القضايا موضوع النزاع، وتشمل عملية التحقيق جميع الموظفين المرتبطين بموضوع القضية، من ناحية أخرى يستند المحاسب الجنائي في عمله على السجلات التجارية والقوائم المالية، وأي سجلات تتعلق بالأعضاء العاملين في المنشآت، كما أن المحاسب الجنائي الذي يتوقف عمله على مثل هذه المهام فهو لديه الخبرة الكافية لتحديد الأسباب وراء عمليات الإحتيال والتلاعب التي تحصل في المنشآت (Hamad, 2019).

ثانياً: إجراء المقابلات

تقوم عملية إجراء المقابلات لدعم عمل المحاسب الجنائي من خلال جمع الأدلة من الشهود والمتمثلة في الحقائق التي يحصل عليها المحاسب الجنائي من خلال قيامه بمقابلة الأشخاص الذين قد يكونوا بمثابة شهود على القضية، حيث أن هذه التقنية تساعد المحاسب الجنائي على تدعيم القضية بالأدلة، أي أنها من أهم التقنيات التي يستخدمها المحاسب الجنائي لدعم عملية التحقيق التي يقوم بها، من ناحية أخرى فإن عملية إجراء المقابلات لا تقتصر على من هم مشتبه بهم في القضية ولكن يتعدى إجراء المقابلات ليشمل جميع الأشخاص العاملين في المنشأة ومن ثم الأشخاص

المحيطين بالقضية، وبالنهاية يتوصل المحاسب الجنائي لإجراء مقابلات مع من هم شهود على عملية التلاعب أو الغش أو الإحتيال التي تتم داخل المنشأة (Hegazy, Sangster & Kotb, 2017).

ثالثاً: جمع المعلومات من المصادر الجديرة بالثقة

تعتمد هذه التقنية على تقديم المعلومات للمحاسب الجنائي ولكن بسرية تامة، ويتم ذلك من خلال الإتصال المباشر بهم من خلال قنوات الإتصال الساخنة أو من خلال تواصلهم معهم من خلال الرسائل المجهولة المرسله، حيث أن من يقوم بتقديم مثل هذه المعلومات قد يكون موظف سابق في المنشأة أو إحدى العاملين الحاليين في المنشأة أو ممن لهم علاقة بالمنشأة من مستثمرين، وقد تكون مثل هذه الرسائل غير صحيحة ويكون الهدف منها فقط إحداث الارتباك في المنشأة، من هنا يقوم المحاسب الجنائي بالتحري عن هذه المعلومات؛ للتأكد من مدى فائدتها للمنشأة (Okoye, 2019).

رابعاً: تحليل الأدلة

تعتمد هذه التقنية على قدرة المحاسب الجنائي على استخدام الحاسوب للقيام بعمليات التحليل؛ لما تم جمعه من عمليات التحقيق التي قام بها؛ وذلك لغايات تحديد التواريخ المزورة والبصمات، وتتم هذه العملية من خلال برامج حاسوبية مخصصة لذلك، كما أنه يقوم بعملية فحص للبريد الإلكتروني للمنشأة واسترجاع الملفات المحذوفة من الحاسوب، كما أنه يقوم ايضا بفحص جميع البيانات والقيود لإبطال حالات الإحتيال أو التلاعب التي قد تحدث في المنشآت (Olorunnuho, 2016).

خامساً: المراقبة

وتستخدم هذه التقنية لدعم عمليات التحقيق في القضية، وذلك من خلال جمع الأدلة من خلال مراقبة الأشخاص المشتبه بهم في عمليات التلاعب والغش والإحتيال، ومراقبة المنشأة أو القسم الذي يعمل به الموظف إذا كان من يشتبه بهم من الموظفين، ولا يتم استخدام هذه التقنية العمل على تقديم

طلب للمحكمة الجنائية تبين الدوافع من عملية المراقبة التي يتوجب القيام بها (Eisenberg, 2019).

سادساً: السرية

تعتمد هذه التقنية على مبدأ السماح للمحاسب الجنائي على التعامل مع المشتبه بهم ومرتكبي عمليات التلاعب والإحتيال بكل سرية، وذلك من خلال الإتصال المباشر بهم دون إشراك القاضي الجنائي في ذلك، مما يعمل على زيادة ثقة كل من العاملين والأشخاص الآخرين بالمحاسب الجنائي، وبالتالي فإن ذلك يُساعد المحاسب الجنائي على إنجاز مهمته في الكشف عن مَنْ قام بعمليات الغش والإحتيال، وتُستخدم عادة هذه التقنية بناءً على طلب العملاء، ولكنها غير مستخدمة في جميع المنشآت (Sands, Jones, Beattie & Alshurafat, 2019).

2-8-1 مهارات ومؤهلات وصفات وواجبات المحاسب الجنائي

إنّ المحاسب الجنائي يُعتبر طرف محايد ذو علم بالجوانب المحاسبية ومعايير المحاسبة والتدقيق والإجراءات والأنظمة القانونية، وأساليب الترافع أمام المحاكم، إذ يتطلب منه توفر الكثير من المهارات والخبرات والصفات والمؤهلات ويمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: مهارات المحاسب الجنائي

هناك العديد من المهارات الخاصة، التي يجب أن يتمتع بها المحاسب الجنائي من أجل ممارسة وتطبيق المحاسبة الجنائية، ومن بين هذن المهارات ما يلي (أبراهيم وهارون، 2016):

1) المهارات والقدرات والمعارف الخاصة في اكتشاف ومنع وتقليل حالات الإحتيال، كذلك المهارات المتعلقة بالفحص والتحقيق والإقرار عن حالات الإحتيال.

- (2) المهارات والقدرات والمعارف الخاصة في التعامل مع أساليب الإحتيال المختلفة.
- (3) المهارات المتعلقة بتوظيف أساليب تكنولوجيا المعلومات الحديثة في بيئة الأعمال الإلكترونية؛ من أجل التصدي لحالات الإحتيال في تلك البيئات واستخراج الأدلة الإلكترونية.
- (4) المهارات المتعلقة بتقديم الخدمات الاستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الإحتيال.

- (5) المهارات التفاوضية ومهارات فحص وحل النزاعات الجنائية المالية المختلفة.
- (6) مهارات الإتصال الشفوية والكتابية بما في ذلك إجراء المقابلات مع الأطراف المعنية وذات العلاقة؛ من أجل الحصول على الأدلة الثبوتية.

ويرى الباحث أنه يجب أن يتمتع المحاسب الجنائي بالعديد من المهارات والتي بدورها تمكنه من القيام بالأعمال المطلوبة منه، ومن أهم هذه المهارات المعرفة التامة بجميع القوانين المحاسبية، وكذلك المعرفة التامة بجميع الثغرات الموجودة في القانون المحاسبي، والتي بدورها تؤدي إلى حدوث اختراقات واختلاسات من قبل الأفراد الخارجيين عن القوانين في الجهات المعنية.

ثانياً: مؤهلات المحاسب الجنائي

يجب أن يمتلك المحاسب الجنائي مؤهلات في مجال القانون والمحاسبة، حيث أن المحاسبين الجنائيين بامتلاكهم المؤهلات والمهارات بأنهم يستطيعون تسليط الضوء على الجرائم المالية التي يرتكبها الأشخاص أو المنظمات، ومن بين المؤهلات التي يجب أن يمتلكها المحاسب الجنائي هي: خلفية علمية وعملية بالمحاسبة والتدقيق، ومعرفة بأساسيات البيئة القانونية والمهارات والتحري، وامتلاكه للإبداع والثقة من خلال الأداء العالي، ومعرفته بالأمور والأضرار للقيام بالعمل في الدعاوي

القضائية، وأن يكون مُلم بالتشريع الذي يتضمن الأمور المالية والمحاسبية، مثل قوانين التجارة والشركات، وتأهيل أكاديمي وحاصل على شهادة خبرة في مجال الاختصاص (جاسم، 2017).

وقد أشار شنقراوي وبابكر (2016) أنه من بين المؤهلات الواجب توافرها بالمحاسب الجنائي هو أن يمتلك مؤهل جامعي في المحاسبة، وأن يكون علة المام بالقانون التجاري وقانون الشركات، وأن يمتلك خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات؛ لكي يتمكن من فهم الأعمال المحاسبية من واقع التجربة والتطبيق، والنزاهة؛ وعدم ارتباط اسمه بأي عمل مغل بالأخلاق، وفهم متعمق باللوائح المحددة التي تؤثر على الشركات وسلوكياتها، وان يكون على إلمام في نظم المعلومات ومعرفة بأساسيات الكمبيوتر وتدفق الأموال باستخدام الوسائط الإلكترونية، ومعرفة واسعة وخبرة في معايير المحاسبة الدولية.

يرى الباحث من الضروري أن يحصل المحاسب الجنائي على المؤهلات المهنية الكافية لممارسة عمله، ولكي يتمكن من فهم الأعمال المحاسبية من واقع التجربة والتطبيق، والنزاهة وعدم ارتباط اسمه بأي عمل مغل بالأخلاق، وفهم متعمق باللوائح المحددة التي تؤثر على الشركات وسلوكياتها.

ثالثاً: صفات المحاسب الجنائي

بالإضافة إلى المهارات المتخصصة يحتاج المحاسب الجنائي إلى امتلاك بعض الصفات، فهو بحاجة إلى الفكر التحليلي الإستراتيجي، بالإضافة الى الاهتمام بالتفاصيل والتفكير الإبداعي إلى جانب تحليه بالصبر والهدوء والقدرة على ضبط النفس ودقة الملاحظة، وأن يتحلى بالإصرار والمثابرة (خليل، 2017).

ويشير أوزين (Oseine, 2017) الى أن هنالك صفات يتوجب توافرها بالمحاسب الجنائي وهي على

النحو التالي:

- التحليل الاستنتاجي: ان يكون لديه القدرة على تحديد التناقضات المالية التي لا تتوافق مع النمط الطبيعي للمهمة.
- التفكير الإبداعي: أن يكون لديه القدرة على التمييز بين الرأي والواقع؛ وذلك للمحافظة على شهادة موثوق فيها.
- التواصل الشفوي والكتابي: أن يكون لديه القدرة على التواصل الفعال من خلال الكلام والكتابة.
- الهدوء: أن يكون لديه القدرة على الحفاظ على الهدوء عند العمل تحت الضغط.

رابعاً: واجبات المحاسب الجنائي

- يقع على عاتق المحاسب الجنائي العديد من المهمات والواجبات التي يجب أن يقوم بها وقد أشار إليها على النحو التالي (جاسم، 2019):
- أن يقوم بعرض مذكرة الادعاءات في القضايا الجنائية، بالإضافة الى عرض الاتهام في القضايا الجنائية إذا تم تقديم التحقيق إلى الكثير في هيئة التحقيق.
 - أن يقوم بعرض الأدلة المتوفرة أو المتوقعة لإثبات أو عدم القبول بالإتهامات في القضايا الجنائية أو تقديم التأييد أو الرفض، وأن يستجيب للمدعي في القضايا المدنية، ويتأكد من دقة البيانات التي تم تقديمها للمحكمة سواء كانت مدنية أو جنائية.
 - أن يقوم باستشارة المحامين والقضاة بالمشاكل الفنية المتوقعة في المحاسبة، وأن يقوم بتقديم المعلومات اللازمة لتعيين الموظفين بفاعلية.
 - أن يتأكد من دقة البيانات المحاسبية المقدمة للمحكمة سواء كانت جنائية أو مدنية.
 - أن يحدد أسهل الطرق لتوفير البيانات للنيابة والقضاة لغايات مساعدة المحكمة.

2-2 التهرب الضريبي

إن ظاهرة التهرب الضريبي تتمثل في محاولة بعض المكلفين عدم الالتزام بالتشريعات الضريبية؛ بهدف عدم سداد أية مبالغ للضريبة أو تخفيض المبالغ المالية المترتبة عليه من خلال عملية زيادة المصاريف بشكل غير صحيح أو تخفيض الإيرادات، وتُعد هذه الظاهرة عالمية (ال حمودة، 2018).

وكما يُعد التهرب الضريبي من الظواهر الخطيرة التي انتشرت في دول العالم جميعاً، سواء كانت متطورة أم نامية، وهي ظاهرة ملازمة للضريبة، يختلف حجمها وصورها من دولة إلى أخرى، وتسعى جميع الدول جاهدة إلى الحد من هذه الظاهرة، ومكافحتها من خلال شتى الوسائل.

في ظل التطورات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لمفهوم الدولة الحديثة فإن الضريبة تُعتبر من أهم السياسة المالية التي تعتمد عليها الموازنة العامة؛ لمواجهة النفقات العامة والحفاظ على الكيان الإقتصادي للدولة، ولم يعد دور الأداة الضريبي لغايات التحصيل كما كان في العصور القديمة، بل اتسعت أهدافها لتشمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية، وبما أن الضريبة هي استقطاع من الدخل الخاصة بالأفراد والمؤسسات؛ لذلك يلجأ هؤلاء المكلفون إلى استخدام كافة الأساليب والممارسات الملتوية لغايات التأثير على الأرباح لتفادي دفع الضريبة ويطلق على ذلك بالتهرب الضريبي، الذي يتسبب في عجز الموازنة للدولة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع الذي تهيم عليه، وعدم الوفاء بالالتزامات المالية الدولية؛ فأن ظاهرة التهرب الضريبي تُعتبر من أبرز الجرائم الإقتصادية المعاصرة، وتظهر خطورتها في حال عدم قدرة الدولة على تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية، ضمن الناحية المالية تُعتبر الضرائب أحد الموارد الهامة لخزينة الدولة (عبد الله، 2017).

ويظهر التهرب الضريبي عند قيام في محاولة بعض المكلفين في عدم الالتزام بالتشريعات الضريبية؛ بحيث يكون الهدف هو عدم سداد أية مبالغ مالية للضريبة أو تخفيض المبالغ المترتبة عليهم، من خلال العمل على زيادة المصاريف بشكل غير صحيح أو العمل على تخفيض الإيرادات (كنعان، 2020).

2-2-1 مفهوم التهرب الضريبي

يعرف التهرب الضريبي بأنه استعمال أساليب احتيالية تتطوي على الغش أو الخداع أو التزوير أو إخفاء المعلومات والبيانات من أجل التهرب من دفع الضريبة المستحقة (دائرة ضريبة الدخل، 2018)

وقد عرف التهرب الضريبي بأنه "مخالفة المُكلف الخاضع للضريبة لأحكام القانون المنصوص عليها بإتباع طرق وأساليب تؤدي إلى الفرار من دفع ما يترتب عليه من ضريبة اتجاه الدولة والذي ينتج عنه عواقب وخيمة على التنمية الإقتصادية في كل من البلدان المتقدمة والنامية (Beck & Blumstein, 2018).

وعرفه خالف وعمارة (Khalif & Amara, 2019) بأنه "القيام بسلوك غير قانوني مثل إخفاء الدخل الخاضع للضريبة أو الرّيح عن طريق المبالغة في تقدير الخصومات أو الإعفاءات أو الائتمانات".

وأشار دروجلاس وأناجنوستوباولو وبازاركسيس وبينتوبولوس و (Drogalas, Anagnostopoulou, Pazarskis & Petkopoulos 2018) إلى أن التهرب الضريبي هو "أي

فعل أو إهمال غير قانوني يؤدي إلى التجنب من دفع أي التزام ضريبي ذات صلة".

وعرف بني ارشيد (2017) التهرب الضريبي بأنه "أي فعل يقوم به الشخص بشكل مقصود أو غير مقصود يؤدي إلى نقص الضريبة المستحقة لدائرة الضريبة".

كما عُرف بأنه "ممارسة غير قانونية تتمثل في الإحتيال المتعمد على مصلحة الضرائب عن طريق عدم الإبلاغ عن الدخل أو عدم دفع ضريبة الدخل على أرباح الفرد جزئياً أو كلياً" (Blackman, 2017).

ويُعرف أيضاً بأنه "محاولة المُكلف الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه أو جزء منها دون أن ينقل عبأها إلى شخص آخر، وفي هذه الحالة لا تحصل الإدارة الضريبية أية إيرادات ضريبة، ويحدث ذلك غالباً حينما يتعمد المكلف مخالفة نص قانوني بطريقة وبأخرى" (الزعيرات، 2016).

ويرى الباحث أن التهرب الضريبي هو قيام الشخص أو المكلف بالامتناع عن دفع الضريبة كلياً أو جزئياً بشكل يخالف القانون من خلال قيامه في تقديم بيانات غير صحيحة.

2-2-2 أسباب التهرب الضريبي

يعد التهرب من الضرائب من الظواهر الخطيرة التي تفشت في معظم دول العالم في الوقت الحاضر، وتسعى الدولة عادة لمكافحته والقضاء عليه، وهناك العديد من الأسباب التي تدفع أو تشجع المكلفين على التوجه نحو التهرب الضريبي، ومن أبرز هذه الأسباب (عطلي وسليمانى وضيف، 2019).

1. ضعف أداء المؤسسات والهيئات الحكومية، وعجز الدولة على تفعيل القانون وفرض سيادته، وعدم قدرتها على ممارسة مسؤولياتها الرقابية من أجل وضع اليد على الممارسات التي تعد تهرباً ضريبياً وإحالة أصحابها إلى القضاء.

2. الفساد المستشري داخل أجهزة الدولة، وداخل الإدارات الضريبية على وجه الخصوص، والتي

تشجع على دفع الرشاوي بدلاً من أداء الضرائب المستحقة للدولة، ورفد خزينة الدولة.

3. فرض عقوبات غير رادعة على المدانين بتهمة التهرب الضريبي، يجب ان لا يكون هناك

جدوى من الردع المطلوب من العقوبة، مما يشجع المكلفين بدفع الضريبة على التهرب إذا

كان العائد المتحصل من خلاله أكبر من العقوبة المترتبة عنه.

4. ارتفاع معدلات الضريبة وثقل العبء الضريبي، وعدم الاستفادة من أي خدمات حكومية، أو

من خدمات متقدمة للجودة، وأمام ذلك فإنه لا يجد المواطن حينئذ أثراً للضرائب التي يدفعها

للدولة تعود عليه بالنفع.

5. يتضاعف التهرب الضريبي عن اما يستشعر الافراد ان الفساد داخل أجهزة الدولة، واصبحت

الأموال العامة مباحة وعرضة للنهب والسلب دون حسيب أو رقيب، ويرى الافراد أن الموارد

العامة أصبحت غنيمة ينتعم بها اصحاب النفوذ والسلطة، ويتم تبذيرها في نفقات استهلاكية

لا تخدم مصلحة المواطنين.

6. العشوائية في استعمال السلطة التقديرية من قبل الإدارة الضريبية في بعض الحالات، مما

يشجع بعض المواطنين على ممارسة أنشطتهم بشكل سري وعدم التصريح بها، أو عدم التسجيل

لدى الإدارات الضريبية.

2-2-3 أنواع التهرب الضريبي

تتعدد أنواع التهرب الضريبي، وتتنوع بتنوع الفرص المتاحة للمكلف لأن يتخلص من الضريبة

إما كلياً أو جزئياً، أو قدرة المكلف على استخدام التهرب المشروع أو غير المشروع، ولذا فإن أنواع

التهرب الضريبي تنقسم إلى ما يلي:

أولاً: التهرب الضريبي من حيث حجم التهرب: فينقسم إلى نوعين هما:

• **التهرب الضريبي الكلي:**

ويعني أن ينجح المكلف بعدم دفع الضريبة المستحقة عليه بالكامل، مما يجعله خارج نطاق الضريبة حيث لا يوجد له قيد أو رقم ضريبي، أو أن يكون له قيد لم تتم متابعته من قبل دائرة ضريبة الدخل لصعوبة الوصول إليه؛ بسبب عدم التعرف على عنوانه أو موقعه أو عدم وجود مكاتب أو تراخيص رسمية، ولذلك لم يتم إدراجه في سجلات الضريبة، مما يضيع على الدولة مبالغ مالية كبيرة من الإيرادات وهنا يتطلب من الدولة أو دائرة ضريبة الدخل أن تقوم بإرسال لجان تحريات وإجراء عمليات الكشف الحسي للحصول عليه، وعلى وضعه التجاري وإخضاعه للضريبة والتزامه بالتسجيل والحصول على رقم ضريبي لمتابعته (Al Hadidi, 2017).

• **التهرب الضريبي الجزئي:**

ويعني محاولة المكلف إخفاء جزء من دخله بحيث يصعب على السلطة الضريبية فرض الضريبة على الجزء المخفي منه أو غير المصرح به من قبل المكلف، مما يترتب عليه نجاح المكلف بالتخلص من جزء من الضريبة المفروضة عليه لغايات التغلب على هذا النوع منه التهرب على دائرة ضريبة الدخل التحري وإجراء عمليات الكشف الحسي من خلال زيارة موقع المكلف والتحقق دخله (Al Sheikh, 2016).

ثانياً: التهرب الضريبي من حيث مصدر الوعاء الضريبي: وينقسم إلى نوعين هما:

• **التهرب الضريبي الداخلي:**

ويحدث هذا النوع من خلال قيام المكلف بمخالفة قواعد القانون الضريبي داخل حدود الدولة، بالوسائل غير المشروعة ومخالفة أحكام القوانين والتشريعات؛ بهدف التهرب من الضريبة المترتبة

عليه، إن هذا النوع من التهرب هو أقل خطراً على الخزينة من التهرب الخارجي؛ لأن مصدر دخل المكلف موجود داخل الدولة، ويمكن لدائرة الضريبة السيطرة عليه مع مرور الزمن كما هو الحال في أشكال التجارة غير المشروعة (أبو لبن وعرفة، 2017).

• التهرب الضريبي الخارجي:

يحدث هذا النوع من التهرب بل ويمتد إلى خارج الدولة وعندها يصعب متابعته والسيطرة عليه، حيث يقوم المكلف بإتخاذ كافة السبل التي يمكن أن تحرم الدولة المحلية من حقوقها في إيرادات ذلك المكلف؛ وذلك نتيجة للقيام بالإستثمار خارج الدولة وبشكل غير معلن، سعياً من المكلف في البحث عن بيئة استثمارية أفضل من بلاده، وكذلك قد يضطر المستثمر المواطن إلى الهروب إلى خارج الدولة وتنمية استثماراته في بلد آخر، من خلال إيجاد فيه الفرصة الكبيرة لنجاح استثماراته ونموها؛ من خلال فرض نسب ضريبية منخفضة، وهنا، يتوجب على الدولة مراعاة هذه الظروف والعمل على تخفيف معدلات الضريبة وأنواعها وتقديم الحوافز التي تشجع المستثمر المحلي والأجنبي على الدخول إلى البلد وممارسة نشاطه داخلها دون أن يفكر بمخالفة القوانين وعمل الممارسات غير المشروعة، كما أن يتوجب على الدولة أن تراعي ارتفاع سعر الضريبة يحدّ من قوة المنافسة للشركات الصناعية المساهمة على المستوى الدولي، وعلى العموم فإن هذا النوع من التهرب يُعتبر من أخطر أنواع التهرب الضريبي؛ حيث أنه يصعب على الدولة ملاحقته والسيطرة عليه؛ لأنه يقع خارج حدودها (عوض، 2018).

ثالثاً: التهرب الضريبي من حيث المشروعية: ينقسم إلى نوعين هما:

• التهرب الضريبي المشروع (التجنب الضريبي):

يعني تخلص المكلف (الممول) من أداء الضريبة من خلال الإستفادة من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي والتي ينتج عنها الهروب أو التهرب من دفع الضريبة ومن أن تكون هناك مخالفة لنصوص قانون الضريبة؛ وتجنباً لأداء ضريبة الإنتاج أو التهرب من ضريبة الشركات؛ وذلك عن طريق قيام الشركات في توزيع قسماً من أرباحها على شكل هبات للذين تربطهم بصاحب الشركة قرابة من الدرجة الأولى، وهو على قيد الحياة حتى لا تخضع بعد وفاته تلك الأموال لضريبة الشركات (قاسم، 2017).

• التهرب الضريبي غير المشروع:

يعني التهرب مقصوداً أو متعمداً بحيث يمارسه المكلف عن طريق قيامه بالمخالفة عمداً لأحكام القانون الجبائي بهدف عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم، أما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه أو تقديم تصريح ناقص أو كاذب أو إعداد سجلات وقيود تكون مزيفة، أو الإستعانة ببعض القوانين التي تمنع دائرة الضريبة من الإطلاع على حقيقة الأرباح؛ وذلك لإخفاء قسماً منها (عطلي وسليمانى وضيف، 2019).

2-2-4 الآثار المترتبة على التهرب الضريبي

يترتب على عملية التهرب الضريبي آثار سلبية، إذ أنه من الناحية القانونية يُعتبر جريمة اقتصادية وقانونية من وجهة نظر قانون الضريبة، وقد فُرضت عليه عقوبات جنائية، أما من حيث تأثيره على الإيرادات العامة للدولة، فهو يؤدي إلى ضعف الموازنة العامة للدولة، وبالتالي يقلل من حجم الإنفاق العام، وتعطيل قيام بعض المشاريع الإنمائية، مما يضطر بالدولة إلى الإقتراض لتمويل

نفقاتها، فالأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الدين العام، وكذلك غياب العدالة الضريبية بين المواطنين بالإضافة إلى التأثير على القدرة التنافسية بين الشركات؛ لكون الشركات التي تتهرب من دفع الضرائب المستحقة عليها وتتجح في ذلك، فإنها تتمكن من زيادة ونمو رأسمالها من خلال الأرباح المتراكمة لديها، وذلك على العكس من الشركة التي تخضع لقانون ضريبة الدخل (المحاميد، 2018).

الآثار المترتبة على التهرب الضريبي تتمثل فيما يلي (شيباني، 2016):

الآثار المالية

تعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويل الخزينة العامة للدولة، والغاية الأساسية منها تغطية النفقات العامة للدولة، وتلجأ الدولة في تغطية العجز الحاصل أو من خلال مصادر تمويل أخرى مثل القروض خارجية (البنك الدولي).

الآثار الاقتصادية

يظهر أثر التهرب الضريبي هنا في ارتفاع معدلات الضرائب، وبالتالي تحاول الدولة زيادة إيراداتها بزيادة أنواع الضرائب ونسبها؛ لغاية تغطية الفاقد من إيراداتها من الضرائب والتي تشكلت نتيجة التهرب الضريبي، وبالتالي التأثير على التقدم الاقتصادي.

الآثار الاجتماعية:

إن التهرب الضريبي يؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية وعدم المساواة، ويؤدي إلى تحمل المكلفين الملتزمين بالقانون عبئاً ضريبياً أكبر من الذي يقوم بالتهرب الضريبي وبالتالي يؤثر على الوازع الداخلي لهم والمتمثل بالالتزام بدفع الضريبة.

الآثار المترتبة على التهرب الضريبي تتلخص في نقاط التالية (أبو الحسن، 2020):

1. تخفيض حصيللة الموارد العامة وبالتالي تضطر الدولة إلى اللجوء إلى اتباع سياسة مالية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض حجم الإستثمارات واستبدالها بإستثمارات قليلة التكاليف والمنفعة أو هبوط المستوى المعيشي، وضعف مقدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة من الصحة وتعليم وأمن ودفاع وغيرها.
2. رفع الضرائب الموجودة أو فرض ضرائب جديدة لغايات التعويض في النقص الناتج عن التهرب الضريبي.
3. اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الحصول على قروض خارجية، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى خلق مشكلة تتعلق في سداد القروض وفوائدها.
4. اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الإصدارات النقدية، فإن هذا بدوره يؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للنقد، ويترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
5. إحداث تشوهات واختلالات جوهرية في النظام الضريبي تحول دون تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين، ويولد الإحساس بالظلم والتمييز وغياب العدالة.
6. انخفاض مستوى تقديم الخدمات الحكومية وضعف مستوى الجودة لتلك الخدمات، والحد من قدرة الحكومة على تنفيذ المشروعات الرأسمالية والبنية التحتية، مما يقلل من فرص الاستثمار، وفي الحصيللة النهائية لذلك يُضعف من قدرة الحكومة على تحفيز النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.
7. إنّ التهرب الضريبي يُعتبر ضرراً أخلاقياً يعمل على انتشار الفساد وانعدام العدالة والأمانة وانتشار مظاهر الرشوة والمحسوبية وضعف الروابط والتضامن بين أفراد الأمة الواحدة.

2-2-5 أساليب التهرب الضريبي

تتنوع وتتعدد الطرق والأساليب المتبعة في مجال التهرب الضريبي، فإن منهم من يلجأ إلى التخفيض من قيمة الموارد وتضخيم النفقات، وهذا ما يسمى بالتهرب عن طريق عمليات محاسبية، وهناك من يلجأ لإستغلال النقص أو الإغفال الواقع في القانون الجبائي لصالحه، وهذا ما يسمى بالتهرب عن طريق عمليات مادية قانونية، ومن بين هذه الأساليب المتعلقة بالتهرب الضريبي ما يلي (الزهراء، 2017؛ سفار، 2018).

أولاً: التهرب عن طريق عمليات محاسبية

تتعدد طرق التهرب والتي تمتد من خلال التخفيض في مبالغ المبيعات، أو الإسترداد دون التصريح عنها، وإهمال تسجيل الإيرادات محاسبياً مروراً بتضخيم الأعباء القابلة للتضخم. أي أن التهرب الضريبي عن طريق التحايل المحاسبي يكون من خلال لجوء المكلف إلى تقديم تقرير أو إقرار ضريبي استناداً إلى دفاتر وسجلات وحسابات مصطنعة مخالفة للحقيقة مثل توزيع الأرباح على شركاء وهميين، أو اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع بغرض تقليل الإيرادات وزيادة النفقات.

ثانياً: التهرب عن طريق عمليات مادية قانونية

إن هذا النوع أكثر تنظيماً عن النوع الأول إذ يقوم من خلاله المكلف بممارسة عمليات وهمية بوضع فواتير الشراء دون القيام بعملية الشراء وبيع بكتابات متكاملة دون جلب الاهتمام أو الشك فيها، ويتبع هذا النوع من التهرب الضريبي من خلال الصورتين الآتيتين:

(1) التهرب عن طريق عمليات مادية.

ويحدث عند تغيير المكلف بطريقة غير قانونية واقعة مادية، فيكون هناك إخفاء كلي للمادة الخاضعة للاقتطاع في حالة عدم الأخطار بمزاولة النشاط التجاري الصناعي، أو الحرفي ويكون ذلك من خلال إقرار مزاولة نشاط ما، لكن بقيامه بإخفاء جزء من المادة التي تقع عليها الضريبة مثل إخفاء جزء من الممتلكات أو المخزونات.

(2) التهرب عن طريق عمليات قانونية

ويحدث من خلال خلق وضعية قانونية تظهر مخالفة للوضعية الحقيقية وتعد أرقأفضلى تقنية وتتمثل فيما يلي:

- إعداد فواتير مزيفة لعمليات البيع أو الشراء وهمية يستطيع من خلالها المتهرب جزئياً

الاستفادة من حق الخصم على الرسوم لمشتريات وهمية.

- أو بتحسين صورة حالة أو وضعية قانونية تخضع للضريبة أساساً وتحويلها الى وضعية تقع

تحت البنود المُعفاة من الضريبة أو لأن تخضع لاقتطاع أقل.

ويلاحظ الباحث أن أساليب وطرق التهرب الضريبي تتمثل في تخفيض من قيمة الموارد وتضخيم

النفقات، واستغلال أو إغفال الواقع في القانون الجبائي لصالحه.

2-2-6 طرق مكافحة التهرب الضريبي

لا شك أن التهرب الضريبي يضر بمصالح الدولة من جهة ومصالح الممولين من جهة أخرى،

فإن التهرب الضريبي يضر بمصالح الدولة من خلال تخفيضه لإيرادات الخزينة العامة للدولة؛ مما

يترتب عليه حصول ارتباك في برامج الإنفاق العام وتعطيل تنفيذ المشروعات المقرر إنشائها خلال

السنة المالية، كما يضر التهرب الضريبي بمصالح الممولين من خلال عدم العدالة في توزيع الأعباء

الضريبة (اللباب، 2019)

تلجأ الدولة إلى استخدام العديد من الوسائل بهدف محاولة الحد من التهرب الضريبي، سواء قبل وقوعه أو بعد وقوعه ومن بين هذه الوسائل ما يلي كما ذكرها (مالك، 2017):

- العمل على نشر الوعي الضريبي: أي أن نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين أو الأشخاص من خلال النشرات بالصحف واستخدام النشرات المتلفزة ووسائل الإجتماعية الأخرى مثل (الإنترنت).
- العمل على وجود نظام ضريبي محكم بحيث لا يحتوي على ثغرات قانونية تسمح للمكلفين/الأشخاص بسهولة التهرب الضريبي.
- وجود ما يردع المكلف، ويتمثل ذلك بفرض عقوبات مناسبة وكافية تساعد في شعور المتهرب بأنه إذا قام بهذا الأمر يترتب عليه عقوبة تصل الى حد الجريمة وتفعيل دور مديرية مكافحة التهرب.
- كفاءة الكادر الضريبي: توافر كادر ضريبي من المدققين/المقشرين على مستوى عال من المهارة يساهم في عملية الكشف عن التهرب الضريبي.
- استخدام إجراءات التدقيق الضريبي أي القيام بإجراءات التدقيق الضريبي بشكل سليم ودقيق وأن تواكب التطورات الحديثة في هذا المجال.
- أن يتم توجيه التحصيلات الضريبية إلى القطاعات المفيدة وهي من الأمور التي تساعد في الحد من التهرب الضريبي إذ إن توجيه تحصيلات الضرائب إلى القطاعات المفيدة للمجتمع تعمل على تحسين قطاع التعليم، التأمين الصحي، الخدمات الأخرى، بحيث يشعر أبناء المجتمع بأن دفعهم للضرائب يعود بالمنفعة عليهم.

2-3 الشركات المساهمة العامة الأردنية

تندرج الشركات المساهمة العامة الأردنية في السوق النظامي ضمن ثلاثة قطاعات رئيسية، هي:

2-3-1 القطاع الصناعي:

يُعد قطاع الصناعة من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الأردني، وركيزة هامة من ركائز التنمية في الدول، حيث يؤدي القطاع الصناعي دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية؛ إذ إنه يساهم بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر، ويتميز بامتلاكه لأكبر قوى قادرة على التأثير في النظم الاقتصادية. وبالتالي فإن قطاع الصناعة يأخذ على عاتقه دوراً أساسياً في رفع مستوى معيشة الأفراد من حيث استيعابهم داخل سوق العمل ورفع مستوى مهاراتهم (دائرة الإحصاءات العامة، 2021).

كما يُعد القطاع الصناعي في الأردن من بين القطاعات الاقتصادية المهمة التي تسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم بما نسبته (24%، 25%، 23%، 25%) من الناتج المحلي الإجمالي لآعوام (2018، 2019، 2020، 2021) على التوالي، حيث يستقطب القطاع الصناعي ما نسبته 65% من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة، فيما تشكل صادرات القطاع الصناعي 90% من إجمالي الصادرات الوطنية، ويشغل القطاع الصناعي 20% من إجمالي القوى العاملة بالمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى دوره في الاحتياطات من العملات الأجنبية بما قيمته 9 مليارات دولار سنوياً (الدعجة، 2018).

وتقوم الصناعة في الأردن بدور حاسم في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، حيث يوظف القطاع الصناعي نحو 253 ألف عامل وعاملة ويشكلون حوالي 21% من حجم القوى العاملة الأردنية، بالإضافة إلى كونه من أكثر القطاعات جذباً للعملات الأجنبية ورفده

بذلك الاحتياطي الأجنبي من العملات بحوالي 9 مليار دولار سنوياً (دائرة الإحصاءات العامة، 2021).

2-3-2 القطاع الخدمي

يعد قطاع الخدمات منذ بدايات الثورة الصناعية الثانية المحدد الرئيس للمستوى الحقيقي لتقدم الدول وتطور اقتصاديتها. وبفضل قطاعات النقل والاتصالات والتسهيلات المالية والمصرفية والطرق والتعبئة والتخزين أدى الى تطور التبادل التجاري وتحسن مستويات التصنيع، وبات في الإمكان الحديث عن اقتصادات متطورة متقدمة بما تتميز به من خدمات عن غيرها من الاقتصاديات. ويُعد قطاع الخدمات الأكبر مساهمة في الناتج المحلي لمعظم الدول المتقدمة والنامية، وتلك التي في طور النشوء والتقدم. ففي الولايات المتحدة يشكل هذا القطاع نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي (قواسمة، 2019).

يرتبط القطاع الخدمي في روابط متينة مع كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولعله من المفيد القول بأن استمرار ونمو القطاعات الأخرى يعتمد على ما يقدمه هذا القطاع من خدمات. فالإستثمار في خلق خدمات ذات جودة عالية وضمن معايير جودة دولية، سيعني بالضرورة تطوير قطاعات الإقتصاد الوطني كافة، ذلك أن ما يفرزه هذا القطاع يصب بشكل مباشر في تحسين نوعية قطاع الصناعة والتجارة وقطاعات الوطن كافة (قيطون وزرقين، 2019).

ويتمثل قطاع الخدمي في الأردن عن غيره من القطاعات بكونه يعتمد على الموارد البشرية التي تمثل عنصر التنافس الرئيس في البلاد، حيث يوظف القطاع التجاري العديد من العمالة ويشكلون حوالي 38.5% من حجم القوى العاملة الأردنية، فضلاً عن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ 43.5% خلال عام 2019 (غرفة تجارة عمان، 2020).

2-3-3 القطاع المالي

يتكون القطاع المالي في المملكة الأردنية الهاشمية من البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة والخدمات المالية المتنوعة وشركات الصرافة وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المتعدد، بالإضافة إلى شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتولى البنك المركزي مهمة الإشراف والرقابة على قطاع البنوك، وتُعتبر البنوك المكون الرئيس للقطاع المالي في الأردن، البالغ حجم أصوله ما قيمته 52 مليار دينار في نهاية عام 2018 (جمعية البنوك في الاردن، 2021).

وإن مفهوم القطاع المالي يدور في جوهره حول مفهوم الأصول المالية، والتي تأخذ أشكالاً متعددة يُطلق عليها أدوات المالية، ويتم التعامل بها من قبل العديد من المؤسسات المالية، مثل: البنوك وشركات التأمين والبورصة والوسطاء وصناديق الإستثمار وشركات الخدمات المالية، مثل المحاسبة وأشركات تقييم الجدارة الائتمانية، والتي تخضع لقواعد وضوابط تحكمها، وهكذا فإن مفهوم القطاع المالي يدور حول الأصول المالية وأشكالها المختلفة ومن يتعامل فيها، وما تخضع له من قيود وضوابط (الببلاوي، 2016).

أنواع القطاع المالي

أ. قطاع البنوك

تُعتبر البنوك المكون الرئيس للقطاع المالي في الأردن، وتُعرف البنوك بأنها: "مكان تجميع الأموال على شكل ودائع أو مدخرات صغيرة، أو اشتراكات؛ ليتم توظيف هذه الأموال واستخدامها تبعاً لدرجة استقرارها ومقدارها وحجمها" (عبد الباقي، 2016). ومن الأعمال التي تمارسها البنوك قبول الودائع بجميع أنواعها ومنح الائتمان بجميع أنواعه وإصدار أدوات الدفع، بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان، والشيكات السياحية وإدارتها، والتعامل في أدوات سوق المال،

والتعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآنية وأسواق الصرف الآجلة والأعمال الأخرى التي يسمح بها قانون البنك المركزي (سفار، 2018).

ب. قطاع التأمين

يُعتبر قطاع التأمين من مكونات القطاع المالي الأساسية، حيث يتمثل دوره في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر، بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتميئتها لدعم التنمية الإقتصادية (الزهران، 2017).

ج. المؤسسات المالية غير المصرفية

تقوم هذه المؤسسات بدور اقتصادي هام عن طريق منح الائتمان (دون قبول الودائع) للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى البنوك، وتنقسم هذه الشركات إلى شركات التمويل الأصغر، وشركات التأجير التمويلي، وشركات التمويل المتعدد (المروج، 2020).

المحاسبة الجنائية والتهرب الضريبي

يقصد بالتهرب الضريبي التعمد عن عدم دفع الضرائب المستحقة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين، حيث يستفيد المتهربين من السبل القانونية لتقليل العبء الضريبي الإجمالي وخلال التهرب الضريبي يتم تصنيف المصاريف التجارية على أنها مصروفات شخصية، أو عدم الإعلان عن الدخل أو الأصول، أو تزوير القوائم المالية لتجنب المزيد من الدفع، يقوم المحاسبين الجنائيين في كل من القطاعين العام والخاص بتعقب حالات التهرب الضريب، وللحاق بالمتهربين المحتملين من الضرائب عن طريق التنقيب عن البيانات في السجلات المالية وتتبع المعاملات داخل وخارج الحسابات الخارجية مع زيادة الشفافية وإجراء المزيد من المعاملات رقمياً، ويتمثل دور المحاسب

الجنائي في قدرته على كشف الاشخاص المتهربين من دفع الضرائب, من خلال مقارنة السجلات، واستدعاء المستندات، وإجراء مقابلات مع الشهود المحتملين، ومتابعة الأموال (سفار, 2018).

2-4 الدراسات السابقة ذات الصلة

يُعرض في هذا الجزء أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تعرضت لموضوع الدراسة، وعمل الباحث على تقسيم هذه الدراسات إلى الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية، كما أتبع الباحث التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم لعرض التطور الزمني لهذا المجال، وفيما يلي عرضاً لتلك الدراسات:

2-4-1 الدراسات باللغة العربية

1. دراسة الأحمد (2020) بعنوان: "دور تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الإحتيال المالي في البنوك الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الإحتيال المالي في البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتم توزيع (143) استبانة تم توزيعها على المدققين الخارجيين. أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد دور لتقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الإحتيال المالي، بحيث كان هناك دور إيجابي لكل من (تقنية إجراء المقابلات، وتقنية تحليل النسب، وتقنية قانون بنفورد، وتقنية البحث في البيانات) في الحد من عمليات الإحتيال المالي في البنوك التجارية الأردنية. وأوصت هذه الدراسة على ضرورة الإستمرار بشكل كبير في توفير كافة المتطلبات المتعلقة بتقنيات المحاسبة الجنائية؛ لما لها من دور فعال في الحد من عمليات الإحتيال المالي في البنوك التجارية الأردنية، والذي يعكس مدى دقة وجودة عمل البنوك، والتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عمليات البنك.

2. دراسة الحجاج (2020) بعنوان: "أثر تطبيق المحاسبة الجنائية في كشف ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة عشوائية من خلال توزيع (103) استبانة، وتم استرداد (86) استبانة منها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود أثر ايجابي من حيث توفير متطلبات ومقومات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به تقنيات المحاسبة الجنائية المتمثلة في تقنيات التدقيق الحديثة، وتقنيات التحقق من البيانات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح. كما انه أظهرت الدراسة أيضاً الدور الذي تقوم به الأنشطة والإجراءات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح. وقد أوصت الدراسة بضرورة السعي إلى توفير بيئة مناسبة لتوفير متطلبات ومقومات المحاسبة الجنائية.

3. دراسة الحياي (2020) بعنوان " مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الاردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الاردنية لفض القضايا ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة، وذلك من خلال معرفة مدى توفر البيانات المالية (الادلة) للمحاسبة الجنائية، وتمتع الاشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة، والمهارات اللازمة، وتوفر بيئة تنظيمية وتشريعية، لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة. واعتمد الباحث في إعداد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وحيث تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات القانونيين البالغ عددهم (403) مدقق. وتتمثل عينة الدراسة من عينة قصدية يبلغ عددها (197) مدقق، وروعي أن يكون المستجيبون مسجلين

كشاهد خبير في المحاكم الاردنية، وتم توزيع استبانة على عينة الدراسة استرد منها (124) (استبانة صالحة للتحليل مثلت ما نسبته (62.9%) من عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الاردنية، وبحيث تبين توفر البيانات المالية (الادلة) للمحاسبة الجنائية، وتمتع الاشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية والمهارات اللازمة، وتوفرت بيئة تنظيمية وتشريعية لتطبيق المحاسبة الجنائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة في المحاكم الأردنية. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أبرزها: بضرورة اعتماد مساق المحاسبة الجنائية ضمن مناهج التعليم الاساسية في الجامعات الاردنية، وحيث تخرج أجيال من المحاسبين يمتلكون مهارات استخدام البرامج الحاسوبية في النزاعات المالية الالكترونية وقرصنة الانترنت والمعلومات.

4. دراسة عزايزة (2018) بعنوان: "دور تطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور تطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية في الأردن، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لتجميع البيانات. وتكونت عينة الدراسة من (142) من العاملين في الدوائر الإشرافية والرقابية في البنوك التجارية. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود دور ايجابي لتطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية الأردنية. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة قيام إدارات البنوك بعمل ورش تعليمية ومؤتمرات وندوات لإستمرارية

تعليم موظفيها لغايات الحد من عمليات غسل الأموال، وتنمية مهارات وخبرات العاملين فيها، بالإضافة الى ضرورة احتواء الهيكل الوظيفي للبنوك على متخصصين في مجال المحاسبة الجنائية.

5. دراسة أبو لبن وعرفة (2017) بعنوان: " أثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الحد من التهرب الضريبي ".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية (ملاءمة المعلومات، موثوقية المعلومات، وقابلية مقارنة المعلومات وثبات المعلومات)، المستخدمة لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الحد من عمليات التهرب الضريبي. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض البيانات وتحليلها. وتم استخدام الإستبانة كأداة لتجميع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (336) مدقق ضريبي. وتوصلت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ايجابي لخصائص نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الحد من عمليات التهرب الضريبي. وأوصت هذه الدراسة بضرورة العمل على تأهيل وتدريب موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وزيادة كفاءتهم من خلال البرامج التدريبية اللازمة، بالإضافة إلى توجيه دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتطوير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة لديها.

6. دراسة قاسم (2017) بعنوان: "أثر التدقيق الضريبي الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التدقيق الضريبي الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتم استخدام الإستبانة كأداة لتجميع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (117) مدققا في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الضريبي الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي، وكذلك وجود أثر ذو

دلالة إحصائية للتقنيات الحاسوبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن؛ وذلك لوجود علاقة قوية بين تحديث أجهزة الحاسوب المستخدمة في التدقيق وتوفير خبراء بإدارة الخوادم والبرمجيات بشكل مستمر وبين نجاح عملية التدقيق وتحقيق أهدافها، وأيضاً بينت نتائج هذه الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير المهارات الحاسوبية لدى مدقي الضريبة في الحد من التهرب الضريبي في الأردن؛ وذلك لوجود علاقة قوية بين تدريب الموظفين على الأنظمة الحاسوبية وبين إتقان واكتمال عملية التدقيق الإلكتروني. وأوصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام دائرة ضريبة الدخل بتطوير أنظمة التدقيق الإلكتروني، والبحث عن كل جديد في هذا القطاع وتدريب الموظفين بشكل مستمر على تلك الأنظمة.

7. دراسة عبد الله (2017) بعنوان: "أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن، والتعرف على أثر تطبيقها في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها في الشركات المساهمة العامة الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة في الإطلاع على الدراسات ذات الصلة بالموضوع، واستخدمت في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقامت بتصميم الإستبانة لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تكونت عينة الدراسة من (110) محاسباً قانونياً، العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود تطبيق مرتفع لتقنيات المحاسبة الجنائية من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن، وإن هناك تأثير مرتفع لتطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها، وقد أظهرت النتائج بأن هناك من انخفاض درجة وجود المعوقات

التي تحد من تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن. وقدمت الباحثة مجموعة من التوصيات منها: تعزيز قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية والإستفادة منها في العملية التدقيقية، وذلك من خلال البحث عن روابط منطقية بين البيانات التي يتم اكتشافها وتحليل الاختلافات واستخراج التباين بين البيانات.

8. دراسة فرح (2017) بعنوان: "العوامل المؤثرة على دور المحاسبة القضائية بالتصدي للفساد المالي في الشركات المدرجة في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة في دور المحاسبة القضائية بالتصدي للفساد المالي في الشركات المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال بيان مدى اهتمام القوانين والتشريعات بالمحاسبة القضائية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتم استخدام الاستبانة كأداة لتجميع البيانات. وتكونت عينة الدراسة من (336) مديراً من المدراء الماليين في الشركات المدرجة في بورصة عمان، والمدققين الخارجيين. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تزايد في قيمة وعدد حالات الفساد المالي في الشركات المدرجة في بورصة عمان قبل اكتشاف عمليات الإحتيال، وأن عملية الفصل في القضايا زاد اكتشاف عمليات الفساد المالي، وأنه لا يوجد أثر للتشريعات ومهارات الجهات التي تمارس المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي قبل اكتشاف قضايا الفساد، وبعد اكتشاف القضايا أصبح هناك أثر للتشريعات والمهارات. وأوصت هذه الدراسة بالعمل على استحداث وظيفة محاسب قضائي في المحاكم التي تبحث في قضايا الفساد المالي، وتفعيل دور مهنة المحاسبة القضائية في الأردن، بالإضافة الى تفعيل التشريعات والقوانين اللازمة، وكذلك ضرورة الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

9. دراسة عليّات (2016) بعنوان: "دور تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين". هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في الحد من عمليات التهرب الضريبي. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتم استخدام الاستبانة كأداة لتجميع البيانات وتكونت عينة الدراسة من (166) محاسباً من المحاسبين القانونيين في مكاتب التدقيق. وأظهرت الدراسة عدداً من النتائج من بينها: إن مدى إمكانية تطبيق المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في الحد من التهرب الضريبي كانت مرتفعة، وأيضاً كشفت نتائج الدراسة عن إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من عمليات التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع والتي كانت بدرجة مرتفعة، أما التهرب الضريبي المحلي والدولي فكانت بدرجة متوسطة. وأوصت هذه الدراسة إلى ضرورة العمل على تركيز الإدارة الضريبية من خلال تفعيل النظام الرقابي بحيث يتم الاعتماد على المحاسبة القضائية، وأن يتم الأخذ على عاتقها المحافظة على حقوق السلطة المالية والمكلفين على حد سواء.

2-4-2 الدراسات باللغة الأجنبية

(1) دراسة (Karuti, et. Al, 2019) بعنوان: **"Forensic accounting Skills and Fraud Control in Count Governments in Kenya: Evidence from Counties in MT، Kenya Region"**.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق مهارات المحاسبة الجنائية للحد من عمليات الغش في كينيا. وتحقيقاً لهدف هذه الدراسة تم استخدام أسلوب المسح. حيث وزع (351) موظفاً من الموظفين العاملين لدى القطاع العام في كينيا وهم محاسبون ومدققو الحسابات، والمحامون. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية بين مهارات المحاسبة الجنائية ومكافحة الإحتيال، وأن اعتماد مهارات المحاسبة الجنائية سيساعد بشكل أكبر في الحد من عمليات الغش في القطاع

العام، وأن القيام بإشراك المتخصصين في مجال الحاسبة الجنائية يحد من عمليات الغش، وأن كل من المحاسبين ومدققي الحسابات هم بحاجة إلى زيادة معرفتهم بمهارات المحاسبة الجنائية. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من بينها: ضرورة اعتماد المنظمات المحاسبة الجنائية للسيطرة على عمليات الإحتيال، بالإضافة إلى ذلك يجب على الحكومة توفير بيئة مناسبة لتخصص المحاسبة الجنائية.

(2) دراسة (Al Baaj, 2018) بعنوان:

" The Impact of Electronic Taxation on Reducing Tax Evasion Methods of Iraqi Companies Listed in the Iraqi Stock Exchange ."

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج مقترح لنظام ضريبي إلكتروني للضرائب، وتسليط الضوء على أثر النظام الضريبي الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتم استخدام الاستبانة كأداة لتجميع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (100) موظفاً من موظفي أقسام الرقابة والمحاسبة في الشركات العراقية المسجلة في بورصة العراق. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن عمليات إصلاح العمل الضريبي هي واحدة من أهم الخيارات الاستراتيجية لتطوير (GCT) العراقية وإمكانية زيادة العائدات الضريبية حيث يشير مصطلح (GCT) وهي اختصار لكيفية استخدام منتديات المراسلة والدرشة. وأوصت هذه الدراسة إلى الحاجة إلى استخدام أنظمة الضرائب الإلكترونية التي تعتمد على أحدث برامج تكنولوجيا المعلومات والمعدات، وكذلك تغيير التشريعات والقوانين لضمان التطبيق الأمثل للنظم الضريبية الإلكترونية المقترحة؛ ليتم تطبيقها في (GCT) العراقية.

(3) دراسة (Al-Sharairi, 2018) بعنوان:

" The Role of Forensic accounting in Limiting Tax Evasion in the Jordanian public Industrial Shareholding Companies through the Perspective of Jordanian Auditors ."

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المراجعة القضائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة الصناعية في الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتم استخدام الاستبانة كأداة لتجميع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (60) من المراجعين الخارجيين المسجلين في الجمعية الأردنية للمحاسبين المعتمدين. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أهمية تفعيل دور المراجعة القضائية في تحديد أساليب التهرب الضريبي التي تمارسها الشركات الصناعية المختلفة، كما أنها أكدت بأنه لا توجد أية هيئات حكومية متخصصة في المراجعة القضائية للرقابة على الشركات الصناعية أو أية شركات أخرى، بالإضافة إلى اعتبار المراجعة القضائية واحدة من أكثر الطرق نجاحاً في الحد من حالات التهرب الضريبي التي تمارسها بعض الشركات الصناعية. وأوصت هذه الدراسة إلى ضرورة الإهتمام في المراجعة القضائية والتقيد فيها للحد من عمليات التهرب الضريبي.

(4) دراسة (OPIYO, 2017) بعنوان:

The Role of Forensic accounting Services in fraud Mitigation a Case of Parastatals in Kenya

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المحاسبة الجنائية في التخفيف والحد من عمليات الإحتيال التي تحدث في مؤسسات القطاع المدني في كينيا، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتحقيقاً لهدف هذه الدراسة تم استخدام أسلوب المسح، وكانت موزعة على (53) مؤسسة عاملة في كينيا. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن جميع مؤسسات كينيا تستخدم نهج المحاسبة الجنائية للتخفيف والحد من عمليات الغش في هذه المؤسسات، والمتمثلة في المراجعة الإحتيالية الاستباقية

لغايات الكشف عن حالات الغش والإحتيال، والإمتثال للقوانين والأنظمة، والسعي إلى تطبيق نظام قوي وفعال للرقابة الداخلية، والامتثال للقوانين والأنظمة، والسعي إلى تطبيق نظام قوي وفعال للرقابة الداخلية، وتجنب السيطرة الإدارية للتحقيق منافع شخصية والتقاضى، والعمل على فصل الوظائف وفض النزاعات، بحيث يكون لهذا النهج أثر إيجابي كبير وواضح للكشف عن الإحتيال ومنع حدوثه. وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من التوصيات من بينها: ضرورة استخدام نهج المحاسبة الجنائية في مؤسسات القطاع المدني في كينيا لغايات مساعدتها في الكشف عن الإحتيال، والعمل على منع حدوثه.

(5) دراسة (Oseni, 2017) بعنوان:

" Forensic accounting and financial fraud in Nigeria: Problems and prospects. "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المحاسبة الجنائية في ضبط الإحتيال واكتشاف الجرائم المالية وكيفية الوقاية منها في نيجيريا. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم استخدام الإستبانة كأداة لتجميع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (144) موظفاً في وزارة المالية، وشركات المراجعة، وخدمة الإيرادات الداخلية الإتحادية. وأظهرت الدراسة عدد من النتائج منها: أن هناك أثر سلبي بالنسبة لرأس المال البشري ولتطوير البنية التحتية في اقتصاد الدول النامية حيث يتوافر في المحاسبة الجنائية الأدوات التي تعمل على الحد من الإحتيال المالي، بالإضافة الى إن المحاسبة الجنائية تُعتبر من الأدوات الاستراتيجية لإدارة الجرائم المالية والإحتيالية. وأوصت هذه الدراسة بأنه يجب على هيئات المحاسبة المهنية القيام بإستخدام المحاسبة الجنائية باستمرار وتدريب المحاسبين، وأن على المحاسبين الجنائيين أن يكونوا مهيين في أي وقت لإحضارهم كشاهد، وأن يكونوا متمتعين بالمهارة والخبرة.

جدول (1)
الدراسات باللغة العربية

الرقم	اسم الباحث	اهداف البحث	بيئة الدراسة	العينة	المنهجية	النتائج	التوصيات
1-	الأحمد (2020)	معرفة دور تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الإحتيال المالي في البنوك التجارية الأردنية.	البنوك التجارية الأردنية	(143) استبانة تم توزيعها على المدققين الخارجيين	المنهج الوصفي التحليلي	يوجد دور لتقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الإحتيال المالي.	ضرورة الإستمرار بشكل كبير في توفير كافة المتطلبات المتعلقة بتقنيات المحاسبة الجنائية.
2-	الحجاج (2020)	بيان أثر تطبيق المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان	الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان	(103) استبانة	المنهج الوصفي التحليلي	وجود أثر إيجابي من حيث توفير متطلبات ومقومات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح	ضرورة السعي إلى توفير بيئة مناسبة لتوفير متطلبات ومقومات المحاسبة الجنائية.
3-	الحيالي (2020)	التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية لفض القضايا ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة	المحاكم الأردنية	(197) مدقق	المنهج الوصفي التحليلي	تمتع الاشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية والمهارات اللازمة	ضرورة اعتماد مساق المحاسبة الجنائية ضمن مناهج التعليم الاساسية في الجامعات الاردنية
4-	عزايذة (2018)	بيان دور تطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية في الأردنية.	البنوك التجارية في الأردن	(142) من العاملين في الدوائر الإشرافية والرقابية في البنوك التجارية.	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.	وجود دور ايجابي لتطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية الأردنية.	ضرورة قيام إدارات البنوك بعمل ورش تعليمية ومؤتمرات وندوات لإستمرارية تعليم موظفيها لغايات الحد من عمليات غسل الأموال.

الرقم	اسم الباحث	اهداف البحث	بيئة الدراسة	العينة	المنهجية	النتائج	التوصيات
5-	أبو لبن وعرفة (2017)	قياس أثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية (ملاءمة المعلومات، موثوقية المعلومات، وقابلية مقارنة المعلومات وثبات المعلومات)، المستخدمة لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الحد من عمليات التهرب الضريبي	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	من (336) مدقق ضريبي	المنهج الوصفي التحليلي	يوجد أثر ايجابي لخصائص نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الحد من عمليات التهرب الضريبي.	بضرورة العمل على تأهيل وتدريب موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وزيادة كفاءتهم من خلال البرامج التدريبية اللازمة
6-	قاسم (2017)	بيان أثر التدقيق الضريبي الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن	مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	(117) مدققاً في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	المنهج الوصفي التحليلي	وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الضريبي الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي.	ضرورة اهتمام دائرة ضريبة الدخل بتطوير أنظمة التدقيق الإلكتروني
7-	عبدالله (2017)	التعرف على مدى تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن، والتعرف على أثر تطبيقها في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن.	الشركات المساهمة العامة الأردنية	(110) محاسباً قانونياً.	المنهج الوصفي التحليلي.	انخفاض درجة وجود المعوقات التي تحد من تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن.	تعزيز قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية والإستفادة منها في العملية التدقيقية.

الرقم	اسم الباحث	اهداف البحث	بيئة الدراسة	العينة	المنهجية	النتائج	التوصيات
8-	فرح (2017)	دراسة العوامل المؤثرة في دور المحاسبة القضائية بالتصدي للفساد المالي في الشركات المدرجة في بورصة عمان	الشركات المدرجة في بورصة عمان	(336) مديراً من المدراء الماليين	المنهج الوصفي التحليلي	هناك تزايد في قيمة وعدد حالات الفساد المالي في الشركات المدرجة في بورصة عمان قبل اكتشاف عمليات الإحتيال	العمل على استحداث وظيفة محاسب قضائي في المحاكم التي تبحث في قضايا الفساد المالي
9-	عليقات (2016)	إلى الكشف عن مدى إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية	الشركات الصناعية المساهمة الأردنية	(166) محاسباً من المحاسبين القانونيين في مكاتب التدقيق	المنهج الوصفي التحليلي	إن مدى إمكانية تطبيق المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في الحد من التهرب الضريبي كانت مرتفعة	ضرورة العمل على تركيز الإدارة الضريبية من خلال تفعيل النظام الرقابي بحيث يتم الاعتماد على المحاسبة القضائية

جدول (2)

الدراسات باللغة الأجنبية

الرقم	اسم الباحث	اهداف البحث	بيئة الدراسة	العينة	المنهجية	النتائج	التوصيات
1-	(Karuti, et.Al, 2019)	بيان أثر تطبيق مهارات المحاسبة الجنائية للحد من عمليات الغش في كينيا	العاملين في القطاع العام في كينيا	(351) موظفاً من الموظفين العاملين لدى القطاع العام في كينيا	منهجية المسح	وجود علاقة إيجابية بين مهارات المحاسبة الجنائية ومكافحة الإحتيال	ضرورة اعتماد المنظمات المحاسبة الجنائية للسيطرة على عمليات الإحتيال
2-	Al Baaj, (2018)	تطوير نموذج مقترح لنظام ضريبي إلكتروني للضرائب، وتسهيل الضوء على أثر النظام الضريبي الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق	(100) موظفاً من موظفي أقسام الرقابة والمحاسبة في الشركات العراقية	المنهج الوصفي التحليلي	أن عمليات إصلاح العمل الضريبي هي واحدة من أهم الخيارات الاستراتيجية لتطوير (GCT) العراقية وإمكانية زيادة العائدات الضريبية	استخدام أنظمة الضرائب الإلكترونية التي تعتمد على أحدث برامج تكنولوجيا المعلومات والمعدات

الرقم	اسم الباحث	اهداف البحث	بيئة الدراسة	العينة	المنهجية	النتائج	التوصيات
3-	(Al-Sharairi, 2018)	تحديد دور المراجعة القضائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة الصناعية في الأردن	الشركات المساهمة الصناعية في الاردن	(60) من المراجعين الخارجيين المسجلين في الجمعية الأردنية للمحاسبين المعتمدين.	المنهج الوصفي التحليلي	أهمية تفعيل دور المراجعة القضائية في تحديد أساليب التهرب الضريبي التي تمارسها الشركات الصناعية المختلفة	ضرورة الإهتمام في المراجعة القضائية والتقيد فيها للحد من عمليات التهرب الضريبي.
4-	(OPIYO, 2017)	تحديد دور المحاسبة الجنائية في التخفيف والحد من عمليات الإحتيال التي تحدث في مؤسسات القطاع المدني في كينيا	مؤسسات القطاع المدني في كينيا	(53) مؤسسة عاملة في كينيا	المنهج الوصفي التحليلي	أن جميع مؤسسات كينيا تستخدم نهج المحاسبة الجنائية للتخفيف والحد من عمليات الغش في هذه المؤسسات	ضرورة استخدام نهج المحاسبة الجنائية في مؤسسات القطاع المدني في كينيا لغايات مساعدتها في الكشف عن الإحتيال
5-	(Oseni, 2017)	معرفة أثر المحاسبة الجنائية في ضبط الإحتيال واكتشاف الجرائم المالية وكيفية الوقاية منها في نيجيريا	وزارة المالية، وشركات المراجعة، وخدمة الإيرادات الداخلية في نيجيريا	(144) موظفاً في وزارة المالية، وشركات المراجعة، وخدمة الإيرادات الداخلية الإتحادية.	المنهج الوصفي التحليلي	المحاسبة الجنائية تُعتبر من الأدوات الاستراتيجية لإدارة الجرائم المالية والإحتيالية	يجب على هيئات المحاسبة المهنية القيام باستخدام المحاسبة الجنائية باستمرار وتدريب المحاسبين

2-4-3 ما يميز هذه الدراسة

تناولت الدراسات السابقة موضوع المحاسبة الجنائية وموضوع التهرب الضريبي من جوانب مختلفة ولكن بشكل منفصل، أما الدراسات المتعلقة بالمحاسبة الجنائية منها ما هدف إلى الكشف عن مدى إمكانية تطبيق المحاسبة الجنائية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في الحد من التهرب الضريبي كدراسة (عليما، 2016)، والبعض الآخر هدف إلى التعرف على مدى تطبيق

تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن، والتعرف على أثر تطبيقها في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها في الشركات المساهمة العامة الأردنية كدراسة (عبدالله، 2017)، ومنها، هدف إلى معرفة دور تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الإحتيال المالي في البنوك التجارية الأردنية كدراسة (الأحمد، 2020)، وهناك دراسات هدفت الى بيان أثر تطبيق المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان كدراسة (الحجاج، 2020)، والبعض الآخر هدف الى تحديد دور المحاسبة الجنائية في التخفيف والحد من عمليات الإحتيال التي تحدث في مؤسسات القطاع المدني في كينيا كدراسة (OPIYO, 2017).

وبعض الدراسات هدفت إلى بيان أثر تطبيق مهارات المحاسبة الجنائية للحد من عمليات الغش في كينيا كدراسة (karuti, et, al. 2019)، أما بالنسبة للدراسات المتعلقة بالتهرب الضريبي فمنها ما هدف إلى بيان أثر الحوافز الضريبية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبية الدخل والمبيعات الأردنية كدراسة (كمال، 2021)، ومنها ما هدف إلى بيان أثر التدقيق الضريبي الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدقي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن كدراسة (قاسم، 2017)، ومنها ما هدف إلى معرفة أثر المحاسبة الجنائية في ضبط الإحتيال واكتشاف الجرائم المالية وكيفية الوقاية منها في نيجيريا كدراسة (Oseni, 2017)، ومنها أيضا هدف إلى تحديد دور المراجعة القضائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة الصناعية في الأردن كدراسة (Al-Sharairi, 2018).

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة، بأنها حديثة حيث تم اجراءها في عام 2021 أنها تناولت المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية

لثلاثة قطاعات مختلفة وهي القطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، والقطاع المالي، وتعتبر هذه الدراسة حسب علم الباحث الأولى من نوعها في فترة جائحة كورونا وقد تفيد هذه الدراسة مقدري ضريبة الدخل كمرجع للمحاسبة الجنائية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 منهج الدراسة.

2-3 مجتمع الدراسة وعينتها.

3-3 مصادر جمع البيانات.

4-3 أداة الدراسة.

5-3 متغيرات الدراسة.

6-3 إجراءات الدراسة.

7-3 المعالجة الإحصائية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

يتناول هذا الفصل وصفاً لأسلوب ومنهجية الدراسة، ويتضمن مجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر جمع البيانات، وأداة الدراسة، والتحقق من صدقها وثباتها، ومتغيراتها، كما انه يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي تمت مراجعتها في تقنين أدوات الدراسة. وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي للبيانات.

3-1 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على إعطاء صورة عن الظاهرة التي يرغب الباحث بجمع البيانات عنها، بحيث يصف ميزات وخصائص المجتمع، وهو المنهج المناسب والأفضل لتحقيق الأهداف الدراسية التي تسعى إلى تحقيقها، ولأنه يصف الأثر بين المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية؛ حيث تم تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة بعد أن تم جمعها من خلال أدوات الدراسة التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض.

3-2 مجتمع الدراسة وعينتها

يشكل مجتمع الدراسة العاملين في دائرة الضريبة الدخل والمبيعات، الذين يعملون ضمن المسميات الوظيفية: المدير المالي، رؤساء شعب التدقيق، رؤساء اقسام التدقيق، مدققي ضريبة؛ والبالغ عددهم (377) فرداً، وذلك وفقاً للإحصائيات الصادرة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لعام 2018.

وتكونت عينة الدراسة من (191) فرداً تم اختيارهم بطريقة عشوائية؛ وذلك استناداً إلى جدول تم من خلاله تحديد حجم العينة من حجم المجتمع الذي أعده كل من بارنلت وكوترلك وهيجنز (Bartlett, Kotrlik and Higgins, 2001)، ونظراً لما فرضته جائحة كورونا من القيود التي تتعلق بالتنقل والاختلاط، حيث قام الباحث بتوزيع الإستبانة إلكترونياً من خلال إرسال رابط الإستبانة لعينة الدراسة بمساعدة بعض الأشخاص العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وذلك من خلال برنامج الذي توفره خدمات جوجول لاعداد الاستبانات واستطلاعات الرأي (Google form).

3-3 مصادر جمع البيانات

تتألف مصادر جمع البيانات التي تتعلق بالدراسة وفقاً للآتي:

أولاً: المصادر الثانوية: تشمل الكتب والأبحاث والدراسات السابقة والمقالات المتخصصة والجهات الرسمية المختصة، والمواقع الإلكترونية.

ثانياً: المصادر الأولية: اعتمدت الدراسة على استبانة تم إعدادها وتعميمها لغايات بيان أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

3-4 أداة الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة، قام الباحث بإعداد وتعميم استبانة تقيس أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع. وتكونت أداة الدراسة من جزئين؛ حيث تضمن الجزء الأول المعلومات الديمغرافية الخاصة بالعينة الدراسة كالمؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، ومن ثم التخصص العلمي (محاسبة، إدارة أعمال، علوم مالية ومصرفية، اقتصاد، أخرى)، والمسمى الوظيفي (مدير مالي، رئيس قسم التدقيق، رئيس شعبة التدقيق، مقدر ضريبي، أخرى)،

والخبرة العملية (أقل من 5 سنوات، (5-10) سنوات، (11-20) سنة، 21 سنة فأكثر)، والعمر (30 سنة فأقل، من 31 سنة-40 سنة، من 41 سنة-50 سنة، 51 سنة فأكثر)؛ كما تناول الجزء الثاني الفقرات المتعلقة في متغيرات الدراسة، وتكوّن هذا الجزء من محورين؛ الأول المحاسبة الجنائية في الشركات المساهمة العامة الاردنية، والثاني الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية؛ وتكون هذا المحور من ثلاث أبعاد (الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة، الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة، الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية (البنوك)).

صدق أداة الدراسة

للتحقق من الصدق أداة الدراسة تم استخدام صدق المحتوى لمقياس أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتم عرضه على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال المحاسبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وبلغ عددهم (12) محكماً من الجامعات الأردنية والمطلق رقم (1) يوضح أسماء المحكمين، وكان الغرض من التحكيم هو التحقق من درجة مناسبة الصياغات اللغوية للفقرات ومدى انتماء الفقرات للبُعد الذي وردت فيه، ومدى قياسها لذلك البُعد الذي تنتمي إليه، وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين إذ تم حذف وتعديل صياغة بعض الفقرات، ودمج بعضها مع البعض الآخر، وكما انه تم الإعتماد على نسبة موافقة (80%) من آراء المحكمين. وقد تكونت أداة الدراسة بصورتها الأولية من (35) فقرة كما هو مبين في الملحق رقم (2)، وأصبحت الأداة بصورتها النهائية على (29) فقرة وذلك من خلال حذف بعض الفقرات وإعادة صياغة بعضها، كما هو مبين في الملحق رقم (3).

وتم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لغايات تصحيح أداة الدراسة، وذلك من خلال إعطاء كل من الفقرات درجة واحدة من بين درجاته الخمسة (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً) والتي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، كما اعتمد الباحث على المتوسط الحسابي الفرضي بحيث تم تقييم آراء عينة الدراسة إلى منخفضة، مرتفعة، متوسطة؛ لتكون مؤشراً على المستوى، وذلك بالاستناد إلى المعادلة التالية:

طول الفترة = (الحد الأعلى للبدائل - الحد الأدنى للبدائل) / عدد المستويات

$$\text{طول الفترة} = 3 / (1-5)$$

$$\text{طول الفترة} = 1.33$$

يتم إضافة (1.33) إلى الحد الأدنى لكل فئة،

$$1.33 + 1 = 2.33 \text{ وبذلك تكون المستويات كالتالي:}$$

الدرجة المنخفضة من 1-2.33

الدرجة المتوسطة من 2.34-3.67

الدرجة المرتفعة من 3.68-5

ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، قام الباحث بحساب معامل الثبات لهذه الإستبانة بطريقة الاتساق

الداخلي من خلال اعتماد معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لإيجاد معامل الإتساق الداخلي

للأداة، إذ تم تطبيق الإستبانة على عينة إستطلاعية مكونة من (20) موظفاً من مقدري دائرة ضريبة

الدخل والمبيعات، والجدول رقم (3) أدناه يوضح ذلك:

الجدول (3)

معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لأداة الدراسة

الرقم	المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات الاتساق الداخلي
1.	المحاسبة الجنائية في الشركات المساهمة	12	0.901
2.	الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة	17	0.948
-	الدرجة الكلية	29	0.968

يوضح الجدول رقم (3) أن معامل ثبات الإستبانة ككل باستخدام معامل كرونباخ ألفا تعد مقبولة

لأغراض الدراسة الحالية، وقد بلغت معاملات الثبات (0.968) وهي قيم مرتفعة ومناسبة لتحقيق

أهداف هذه الدراسة.

3-5 متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

- المتغير المستقل: المحاسبة الجنائية.
- المتغير التابع: التهرب الضريبي في الشركات الصناعية والخدمية والمالية والبنوك.

3-6 إجراءات الدراسة

قام الباحث بإجراء الخطوات لغايات تحقيق الأهداف التالية:

- بعد تحديد عنوان الدراسة وصياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وأهدافها، تم استعراض الدراسات السابقة والأدب النظري ذات العلاقة بموضوع المحاسبة الجنائية والحد من التهرب الضريبي.
- تصميم أداة الدراسة بصورتها الأولية وعرضها على لجنة من المحكمين لغايات إبداء الرأي ووضع ملاحظاتهم حول سلامة المقياس اللغوية والتركيبية ومدى مناسبتها لغايات الدراسة.

- تطوير الصورة النهائية للمقياس لغايات العمل على تطبيقه وذلك بعد التأكد من صدق المقياس من خلال عرضه على لجنة من المحكمين ذوي الخبرة والإختصاص، وكذلك التحقق من ثبات المقياس من خلال معامل الاتساق الداخلي (معامل كرونباخ ألفا).
- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها؛ حيث أن مجتمع الدراسة تكون من العاملين في دائرة الضريبة الدخل والمبيعات، الذين يعملون ضمن المسميات الوظيفية: المدراء الماليين، رؤساء شعبة التدقيق، رؤساء قسم التدقيق، ومقديري الضريبة، وتضمنت عينة الدراسة (191) فرداً وتم اختيارهم بطريقة عشوائية.
- قام الباحث بتوزيع الإستبانة من خلال إرسال رابط الإستبانة الإلكتروني لعينة الدراسة.
- وتم تفرغ اجابات العينة على ملف إكسل Excel، ومن ثم تم تحليل هذه البيانات بواسطة برنامج SPSS الإحصائي. ومن ثم قام الباحث بتحليل البيانات وتفسير النتائج، وبعدها قام الباحث بتقديم التوصيات والمقترحات المناسبة استناداً إلى نتائج الدراسة التي تم الحصول عليها من خلال هذه الدراسة.

7-3 المعالجة الإحصائية

- استخدم الباحث برنامج (spss) بهدف الإجابة على الأسئلة التي تم وضعها في استمارة الإستبانة على النحو الآتي:
- التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الشخصية.
- مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف إجابات عينة الدراسة، إذ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

- اختبار (Kolmogorov-Smirnov) والذي يستخدم لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.
- اختبار تحليل الانحدار المتعدد لإختبار فرضية الدراسة الرئيسة.
- اختبار تحليل الانحدار البسيط لإختبار فرضيات الدراسة الفرعية.

الفصل الرابع (التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)

1-4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

2-4 اختبار الفرضيات.

الفصل الرابع

(التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)

يتناول الفصل الحالي عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بخصوص أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية (الصناعية، الخدمية، المالية، وذلك بالإجابة عن أسئلة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

1-4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: متغير المحاسبة الجنائية في الشركات المساهمة العامة الأردنية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات

متغير المحاسبة الجنائية، والجدول رقم (4) إدناه يوضح ذلك:

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمتغيرات مرتبة تنازلياً

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	4	توفر المحاسبة الجنائية الأدوات والوسائل التي تمكن المحاسب الجنائي من التحري عن النزاعات المالية في الشركات المساهمة العامة.	3.88	0.98	مرتفعة
2	7	توفر المحاسبة الجنائية الأدلة التي تمكن المحاسب الجنائي من تكوين حكمه المهني لدى فحص البيانات المالية للشركات المساهمة العامة.	3.83	0.90	مرتفعة
3	5	تقدم المحاسبة الجنائية معلومات عن مدى التزام الشركات بالتشريعات والقوانين والذي يحد من حدوث النزاعات المالية.	3.87	0.91	مرتفعة
4	6	يقوم المحاسب الجنائي في الشركات المساهمة العامة التي توجد فيها نزاعات مالية على تقييم السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة و يناقش الإدارة بكيفية اختيار التقديرات المحاسبية المناسبة.	3.84	0.91	مرتفعة

مرتفعة	0.94	3.73	يقدم المحاسب الجنائي الاستشارة حول تقييم الأضرار باستخدام المعايير المناسبة.	11	5
مرتفعة	0.82	3.94	تعمل المحاسبة الجنائية على مساعدة الحكم القضائي بحل النزاعات المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.	1	6
مرتفعة	0.96	3.80	تساهم المحاسبة الجنائية في تحديد درجة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.	10	7
مرتفعة	0.85	3.89	تقوم المحاسبة الجنائية بتطبيق مهارات التقصي والتدقيق الفعلي للحقائق وجمع الأدلة الكافية عن المتورطين في عملية التحريف في الشركات المساهمة العامة الأردنية.	3	8
مرتفعة	0.96	3.83	تقوم المحاسبة الجنائية في الكشف عن النزاعات المالية في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.	7	9
مرتفعة	0.96	3.82	تعمل المحاسبة الجنائية على التأكيد من استمرارية الشركة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية بشكل سليم.	8	10
مرتفعة	0.99	3.81	يقوم المحاسب الجنائي بفحص البيانات الواردة في تقارير المراجع الداخلي والخارجي.	9	11
مرتفعة	0.98	3.91	تستخدم المحاسبة الجنائية المهارات الفنية العالية والمعرفة في فض النزاعات المالية.	2	12
مرتفعة	0.64	3.85	الدرجة الكلية	-	-

يبين الجدول رقم (4) اعلاه أن درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لمتغير المحاسبة الجنائية جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.64)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.73-3.94)، حيث جاءت الفقرة رقم (6) بالمرتبة الأولى والتي تنص على "تعمل المحاسبة الجنائية على مساعدة الحكم القضائي بحل النزاعات المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية" بمتوسط حسابي (3.97) بدرجة مرتفعة، وهذا يعني أن المحاسبة الجنائية تساعد الأجهزة العدلية والقضائية على إصدار أحكام عادلة بشأن القضايا المالية والمحاسبية والتجارية، بينما جاءت الفقرة (5) والتي تنص "يقدم المحاسب الجنائي الاستشارة حول تقييم الأضرار باستخدام المعايير

المناسبة" بالمرتبة الأخيرة وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.73) بدرجة مرتفعة. وهذا يعني أن المحاسبة الجنائية تقييم الأضرار لكن ليس بالمستوى المطلوب.

ويُعزى الباحث إلى أن المحاسبة الجنائية هي الأكثر عمقاً وارتباطاً في الدعاوي الجنائية ذات الصبغة المالية، فيمكن من خلالها الكشف عن المخالفات في التقارير المالية.

ثانياً: متغير الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على أبعاد متغير الحد من التهرب الضريبي، والجدول رقم (5) إدناه يوضح ذلك:

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على أبعاد متغير الحد من التهرب الضريبي

الرقم	الرتبة	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية	3.98	0.68	مرتفعة
2	2	الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة العامة الاردنية	3.92	0.71	مرتفعة
3	3	الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة الاردنية (البنوك)	3.89	0.68	مرتفعة
-	-	الدرجة الكلية	3.93	0.62	مرتفعة

يبين الجدول رقم (5) اعلاه أنّ درجة الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.93)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.62)، كما جاءت جميع أبعاد التهرب الضريبي بدرجة مرتفعة، يظهر الجدول ان بُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ

(3.98) وانحراف معياري (0.68)، بينما جاء بالمرتبة الثانية بُعد الحد من التهرب الضريبي بالنسبة للشركات الخدمية المساهمة العامة الاردنية بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وانحراف معياري (0.71)، أما المرتبة الأخيرة فجاء بُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة الاردنية(البنوك) بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.68).

ويمكن تفسير ذلك إلى أن الأشخاص المُكَلَّفِين في المحاسبة الجنائية لديهم القدرة على الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة، وتُساعد المحاسبة الجنائية في تحديد الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ممارسة الغش من خلال عملية جمع الأدلة، وتقديم رأي فني محايد حول التقارير المالية.

وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة الدراسة على فقرات كل بُعد على حدا، حيث كانت على النحو التالي:

البُعد الأول: الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة

لحساب تقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات بُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم (6) ادناه يوضح ذلك:

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة ببعء الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	تعمل المحاسبة الجنائية بالتحقق من تقديم الإقرار الضريبي بشكل مطابق لسجلاته وبياناته وعلى نحو يسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية.	4.07	0.91	مرتفعة
2	1	تعمل المحاسبة الجنائية بالتأكد من أن المكلّف في الشركات الصناعية يقوم بالمصادقة على القوائم المالية من قبل المحاسب القانوني بشكل مطابق للواقع وغير مخالف للحد من التهرب الضريبي.	4.09	0.87	مرتفعة
3	3	تُساهم الإجراءات التحليلية في الشركات الصناعية في التحقق من دقة بيانات المكلّفين والذي بدوره يحد من التهرب الضريبي	3.96	0.98	مرتفعة
4	3	يتوفر تقنية الربط الإلكتروني مع الشركات الصناعية من أجل الحصول على المعلومات عن المكلّفين.	3.96	0.89	مرتفعة
5	4	تعمل المحاسبة الجنائية بالتحقق من عدم تغيير فواتير البيع أو الشراء أو غيرها من المستندات من قبل المكلّفون بقصد تقليل الأرباح في الشركات الصناعية.	3.95	0.98	مرتفعة
6	5	تلجأ الشركات الصناعية إلى التحول إلى مؤسسات فردية لتجنب فرض الضريبة على أرباح الشركة والاستفادة من الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد.	3.86	0.94	مرتفعة
-	-	الدرجة الكلية	3.98	0.68	مرتفعة

يبين الجدول (6) اعلاه أن درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لبعء الحد من التهرب الضريبي

في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف

معيارى (0.68)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.86-4.09)، حيث جاءت

الفقرة رقم (2) بالمرتبة الأولى والتي تنص على "تعمل المحاسبة الجنائية بالتأكد من أن المكلّف في

الشركات الصناعية يقوم بالمصادقة على القوائم المالية من قبل المحاسب القانوني بشكل مطابق

للواقع وغير مخالف للحد من التهرب الضريبي" بمتوسط حسابي (4.09) وإنحراف معياري (0.87)، بينما جاءت الفقرة (6) والتي تنص "تلجأ الشركات الصناعية إلى التحول إلى مؤسسات فردية؛ لتجنب فرض الضريبة على أرباح الشركة والاستفادة من الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد" بالمرتبة الأخيرة وبلغ متوسط الحسابي (3.98) وإنحراف معياري (0.94). ويمكن تفسير ذلك بأن المحاسبة الجنائية تساعد على اكتشاف حالات التهرب الضريبي، بالإضافة إلى دعم عملية التقاضي والتي تشمل المستندات جميعها، لغايات قبول أو رفض الإدعاء، ومن ثم مراجعة المستندات الملائمة؛ من أجل تكوين تقييم أولي للحالة وفحص الأدلة وإبداء الرأي.

البعد الثاني: الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة العامة الاردنية

تم احتساب تقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات بُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة العامة الاردنية من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، والجدول رقم (7) ادناه يوضح ذلك:

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالبُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
7	6	تعمل المحاسبة الجنائية بالتحقق من قيام المُكَلَّف بسداد ما يستحق عليه من الضرائب في المواعيد القانونية المحددة في الشركة الخدمية.	3.84	0.99	مرتفعة
8	3	تعمل المحاسبة الجنائية على توعية الشركات الخدمية بالتشريعات الضريبية لما له من دور في الحد من التهرب الضريبي.	3.90	0.94	مرتفعة
9	5	تعمل المحاسبة الجنائية بالتحقق من قيام المكلفون في الشركات الخدمية بإصدار فاتورة ضريبية عن كل عملية تقديم خدمة.	3.88	0.97	مرتفعة

مرتفعة	0.96	3.89	تعمل المحاسبة الجنائية بالتحقق من قيام الشركات الخدمية باقتطاع الضريبة المستحقة على دخل العاملين لديها.	4	10
مرتفعة	0.92	3.94	تعمل المحاسبة الجنائية على التحقق من قيام المكلفون بسداد ما عليهم من مستحقات ضريبة لاهتمامها بتحقيق العدالة في الرقابة والتدقيق عليهم.	2	11
مرتفعة	0.97	3.97	يعمل المحاسب الجنائي على تقديم الوعي للشركات الخدمية بالمسؤولية الإجتماعية من خلال سداد ما عليه من ضرائب.	1	12
مرتفعة	0.71	3.92	الدرجة الكلية	-	-

يبين الجدول رقم (7) اعلاه أن درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لبُعد الحد من التهرب الضريبي

في الشركات الخدمية المساهمة العامة الاردنية جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.71)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.84-3.97)، حيث جاءت الفقرة رقم (12) بالمرتبة الأولى والتي تنص على "يعمل المحاسب الجنائي على تقديم الوعي للشركات الخدمية بالمسؤولية الإجتماعية اتجاه سداد ما عليه من ضرائب" بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.97)، بينما جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص "تعمل المحاسبة الجنائية بالتحقق من قيام المكلف بسداد ما يستحق عليه من الضرائب في المواعيد القانونية المحددة في الشركة الخدمية" بالمرتبة الأخيرة وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.84) وانحراف معياري (0.99).

البُعد الثالث: الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة الاردنية (البنوك)

تم احتساب تقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات البُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة الاردنية من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم (8) ادناه يوضح ذلك:

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالبُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
13	2	تساهم إجراءات الرقابة أثناء التدقيق في الحد من التهرب الضريبي.	3.97	0.97	مرتفعة
14	4	تعمل المحاسبة الجنائية بالتأكد من قيام إدارات ضريبية بناء الثقة بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمكلفين في البنوك ليقوم المكلف بسداد ما عليه من ضرائب طبقاً للقانون.	3.83	0.94	مرتفعة
15	3	تعمل المحاسبة الجنائية على مساعدة المكلفون بالإفصاح عند المعلومات التي تتعلق بحجم نشاطهم الحقيقي عن تقديمهم الإقرار الضريبي.	3.90	0.96	مرتفعة
16	5	تعمل المحاسبة الجنائية على التحقق من قيام المكلف في البنوك بإصدار كشوفات حساب بشكل سليم وبدون تغيير أو تلاعب يساهم في الحد من التهرب الضريبي.	3.79	0.96	مرتفعة
17	1	خفض نسب الضريبة المفروضة على البنوك تساهم في تشجيع البنوك بسداد ما عليها من ضرائب.	3.98	0.93	مرتفعة
-	-	الدرجة الكلية	3.89	0.68	مرتفعة

يبين الجدول رقم (8) اعلاه أن درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لُبُعد الحد من التهرب الضريبي

في الشركات المالية المساهمة جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.68)،

وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.79-3.98)، حيث جاءت الفقرة رقم (17)

بالمرتبة الأولى والتي تنص على "خفض نسب الضريبة المفروضة على البنوك تساهم في تشجيع

البنوك بسداد ما عليها من ضرائب" بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (0.93)، بينما جاءت

الفقرة رقم (16) والتي تنص على: "تعمل المحاسبة الجنائية على التحقق من قيام المكلف في البنوك

بإصدار كشوفات حساب بشكل سليم وبدون تغيير أو تلاعب يساهم في الحد من التهرب الضريبي" بالمرتبة الأخيرة وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.79) وانحراف معياري (0.96).

وهذا يعني أن المحاسبة الجنائية تساعد في جمع الأدلة المالية التي تشكل أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لاستردادها، وبالتالي الحد من التهرب الضريبي.

4-2 اختبار الفرضيات

قبل البدء في تطبيق تحليل الإنحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء الاختبارات الآتية؛ وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لإفترضات تحليل الإنحدار، كما يلي:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

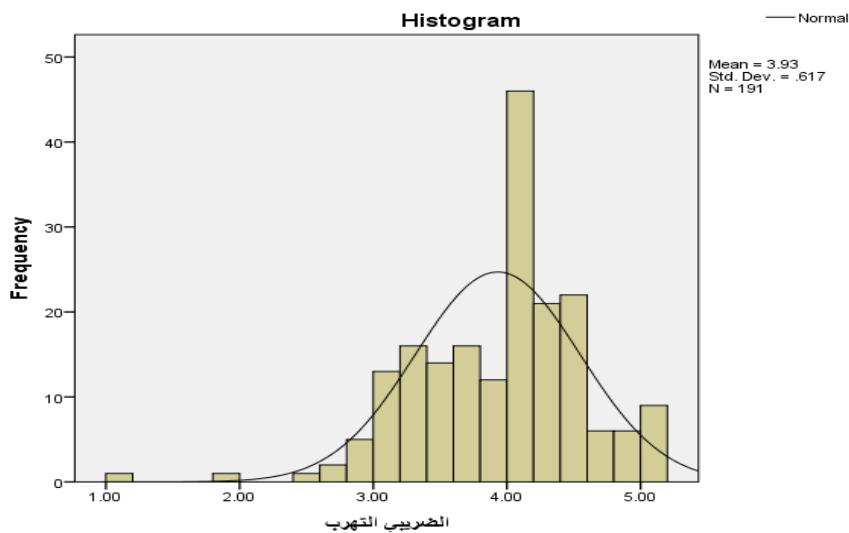
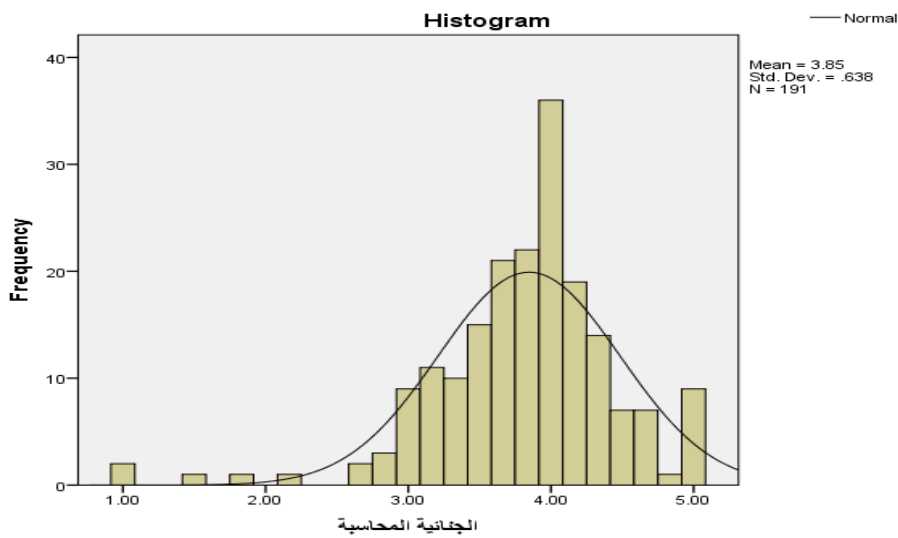
استخدم الباحث اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة، حيث قام الباحث باستخدام قيم الإلتواء Skewness والتقلطح Kurtosis، وتعتبر البيانات الخاضعة للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيم Skewness محصورة ما بين ± 1.96 ، وإذا كانت قيم Kurtosis محصورة بين ± 3 ، والجدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول (9)

اختبار التوزيع الطبيعي

قيم Kurtosis	قيم Skewness	المتغير
1.114	-0.599	الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة
1.582	-0.780	الحد من التهرب الضريبي في الشركات خدمية المساهمة
1.232	-0.628	الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة
2.022	-0.784	الحد من التهرب الضريبي
2.562	-1.250	المحاسبة الجنائية

يتبين من الجدول رقم (9) اعلاه أن جميع قيم الإلتواء Skewness كانت محصورة بين (-0.784-0.599)، حيث بلغت أعلى قيمة للإلتواء Skewness (1.25) لمتغير التابع المحاسبة الجنائية، أما قيم التفلطح Kurtosis فكانت محصورة بين ± 3 حيث بلغت أعلى قيمة للتفلطح (2.562) لمتغير التابع المحاسبة الجنائية. وهذه القيم تدل على أن جميع متغيرات الدراسة سليمة من حيث مشاكل التوزيع الطبيعي. والأشكال التالية توضح التوزيع الطبيعي:



الشكل رقم (2): التوزيع الطبيعي لإجابات عينة الدراسة نحو المحاسبة الجنائية

ثانياً: اختبار مشكلة الارتباط

تم استخدام اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) للتأكد من مدى ملائمة البيانات لتحليل الانحدار الخطي المتعدد، حيث قام الباحث باستخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) والتباين المسموح (Tolerance) والجدول رقم (10) ادناه يوضح نتائج اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity):

الجدول (10)

اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)

المتغير المستقل	معامل تضخم التباين VIF	التباين المسموح به Tolerance
المحاسبة الجنائية	1.000	1.000

يبين الجدول رقم (10) اعلاه لعدم وجود ارتباط عال (Multi collinarity) بين المتغير المستقل حيث كانت القيم معامل التضخم التباين VIF تقل عن 10، وقيم التباين المسموح به Tolerance أكبر من 0.05، وهذا يعني قبول التباين بالنسبة للمتغيرات المستقلة.

ولإختبار الفرضيات تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لإختبار فرضية الدراسة الرئيسية، وتحليل الانحدار البسيط لإختبار فرضيات الدراسة الفرعية، حيث سيكون معيار قبول الفرضيات على النحو التالي: يتم قبول الفرضية العدمية إذا بلغت قيمة الدلالة للمتغير في معادلة الانحدار الخطي المتعدد أكبر من 5%، وسيتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة الدلالة أقل من أو يساوي 5%.
الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

لإختبار صحة الفرضية الرئيسية من عدم صحتها، تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر المحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، والجدول رقم (11) ادناه يوضح ذلك:

الجدول (11)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير التابع: الحد من التهرب الضريبي			
Sig	T	B	المتغير المستقل
0.000	7.952	1.780	الثابت
0.000	9.742	0.559	المحاسبة الجنائية
0.578			R ²
94.901			F
0.000			Sig

يظهر من خلال الجدول (11) اعلاه أن المتغير التابع المتمثل في الحد من التهرب الضريبي قد فسر ما نسبته (57.8%) من الأثر المتغير التابع (الحد من التهرب الضريبي)، وقد بلغت قيمة "F" (94.901) بدلالة إحصائية للنموذج عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%) وهذا يدل على اثر عالي للنموذج المستخدم والمتغير المستقل في التأثير على الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وبناء على ما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية التي تنص على " لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية" وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "وجود أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

الفرضية الفرعية الأولى وتنص على ما يلي:

H01: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الحدّ

من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى من عدم صحتها تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية، والجدول رقم (12) ادناه يوضح ذلك:

الجدول (12)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير التابع: الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية			
Sig	T	B	المتغير المستقل
0.000	6.436	1.572	الثابت
0.000	9.998	0.626	المحاسبة الجنائية
	0.588		R ²
	99.951		F
	0.000		Sig

يظهر من الجدول رقم (12) اعلاه أنّ المتغير المستقل المتمثل في المحاسبة الجنائية قد فسر ما نسبته (58.8%) من الأثر للمتغير التابع (الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية العامة الأردنية)، وقد بلغت قيمة "F" (99.951) بدلالة إحصائية للنموذج عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%) وهذا يدل على اثر عالي للنموذج المستخدم والمتغير المستقل في التأثير على الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وبناء على ما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية التي تنص على انه "لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$)" وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "وجود أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

الفرضية الفرعية الثانية وتنص على ما يلي:

H02: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.
لاختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية من عدم صحتها تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية، والجدول رقم (13) ادناه يوضح ذلك:

الجدول (13)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير التابع: الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية			
Sig	T	B	المتغير المستقل
0.000	6.742	1.286	الثابت
0.000	14.366	0.688	المحاسبة الجنائية
0.722			R ²
206.393			F
0.000			Sig

يظهر من الجدول رقم (13) اعلاه أن المتغير المستقل المتمثل في المحاسبة الجنائية قد فسر ما نسبته (72.2%) من الأثر للمتغير التابع (الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية العامة الأردنية)، وقد بلغت قيمة "F" (206.393) بدلالة إحصائية للنموذج عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%) وهذا يدل على نسبة عالية للنموذج المستخدم والمتغير المستقل في التأثير على الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية. وبناء على ما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية التي تنص على " لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$)" وقبول

الفرضية البديلة التي تنص على "وجود أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

الفرضية الفرعية الثالثة وتنص على ما يلي:

H03: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة الأردنية (البنوك).

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة من عدم صحتها تم استخدام الانحدار الخطي البسيط

لمعرفة أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية، والجدول رقم (14) ادناه يوضح ذلك:

الجدول (14)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير التابع: الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية (البنوك)			
Sig	T	B	المتغير المستقل
0.000	6.954	1.570	الثابت
0.000	10.845	0.620	المحاسبة الجنائية
0.619			R ²
117.623			F
0.000			Sig

يظهر من الجدول رقم (14) اعلاه أنّ المُتغير المستقل المتمثل في المحاسبة الجنائية قد فسّر ما نسبته (61.9%) من الأثر المتغير التابع (الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية)، وقد بلغت قيمة "F" (117.623) بدلالة إحصائية للنموذج عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%) وهذا يدل على نسبة عالية للنموذج المستخدم والمُتغير المستقل في التأثير على الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة الأردنية. وبناء على ما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية التي تنص على "لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب

الضريبي في الشركات الخدمية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$) " وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "وجود أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

ونستنتج مما سبق ومن تحليل الفرضيات للفئات الثلاث (الخدمية، الصناعية، المالية) فتبين أن القطاع الصناعي يتأثر بالمحاسبة الجنائية والحد من التهرب الضريبي بدرجة مرتفعة، ويليه القطاع الخدمي ومن ثم القطاع المالي. والجدول التالي رقم (15) ادناه يوضح ذلك:

الجدول (15)

نتائج تحليل الفرضيات للفئات الثلاث (الخدمية، الصناعية، المالية)

القطاع	F	T	Sig
القطاع الصناعي	9.998	99.951	0.000
قطاع الخدمي	14.366	206.393	0.000
قطاع المالي	10.845	117.623	0.000

الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 نتائج الدراسة.

2-5 التوصيات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة، كما يتضمن هذا الفصل أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

5-1 نتائج الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي: "هل هناك أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟"

وضحت النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الى أنّ درجة الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة جاءت بدرجة مرتفعة، وبمتوسط الحسابي بلغ (3.93) وانحراف معياري (0.62)، وتُعزى هذه النتيجة إلى أن المحاسبة الجنائية مزيج متجانس يربط المحاسبة والتدقيق بالقضاء من خلال وجهة نظر قانونية لتقديم تقارير تساهم في حل الحجج والنزاعات ويظهر الأثر البالغ لها من خلال محاولتها لتجنب العديد من المشكلات التي يمكن ان تواجه الشركات المساهمة العامة من خلال تقديم التقارير المالية والمحاسبية للأغراض القانونية التي تعمل كجسر ديناميكي يربط نظام المحاسبة بالنظام القانوني وتقديم بيانات محاسبية تم تحليلها معدة لقاءات المحاكم لغايات الفصل في الدعاوى المتنازع عليها ومن جهة أخرى يمكن من خلالها التعرف على الممارسات غير القانونية للشركات وجمع الأدلة المهمة لتقديم رأي محايد ثري يساعد في الفصل في الدعاوى والمنازعات، والنظر في مطالبات الأطراف ذات العلاقة لغرض التحقق منها، لذلك يمكن أن تكون مهمتهم التحقق من وجود إحتيال أو إخفاء بعض الأضرار الإقتصادية، بالإضافة الى حساب الخسائر والأضرار الإقتصادية الحقيقية والمحتملة وجمع الأدلة المالية لدعم المطالبات القانونية

لإسترداد تلك المبالغ، وتحديد الأصول المفقودة المراد استردادها وتحديد الشخص المسؤول عن عمليات الإحتيال والغش ولذلك أظهرت النتائج وجود أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في شركات المساهمة العامة وبدرجة مرتفعة.

ظهرت المتوسطات الحسابية لمجموع إجابات الأبعاد الثلاثة للإستبانة بدرجة مرتفعة وبنسبة تراوحت بين (3.89-3.98)، حيث جاء بُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وانحراف معياري (0.68) ويفسر الباحث هذه النتيجة ان المحاسبة الجنائية من أنجح الطرق في الحد من حالات التهرب الضريبي التي تمارسها بعض الشركات الصناعية في الأردن، وجاء بعد بالمرتبة الثانية بُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وانحراف معياري (0.71)، ويفسر الباحث هذه النتيجة ان المحاسبة الجنائية مهمة جداً لتطوير الشركات الخدمية، ويمكن ان تساعد على تحسين سلوكياتها غير النظامية وغير القانونية في عملية التطوير الخاصة بها، وضمان التطور الصحي لها، وفي نفس الوقت تصحيح الإتجاهات غير الصحية الموجودة في تنمية اقتصاد السوق وتعزيز التنمية المستقرة والمزدهرة للاقتصاد، أما في المرتبة الأخيرة جاء بُعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.68) ويفسر الباحث هذه النتيجة ان الشركات المالية تخضع لرقابة اعلى من الشركات الاخرى وذلك لإتصالها المباشر مع البنك المركزي والذي يتطلب منها تقديم تقرير مالية مفصلة للبنك المركزي.

وامام ذلك فانه تم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على انه: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في الحد من من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (OPIYO, 2017) التي افادت ان استخدام نهج المحاسبة الجنائية يخفف من الغش في هذه المؤسسات ويساعد على الإمتثال للقوانين والأنظمة واختلفت هذه النتيجة مع دراسة فرح (2017) والتي اظهرت نتائجها عدم وجود أثر للتشريعات ومهارات الجهات التي تمارس المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي

مناقشة السؤال الفرعي الاول: "هل هناك أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟"

اوضحت نتائج السؤال الفرعي الاول ان الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (0.68)، ويفسر الباحث هذه النتيجة الى انه في السنوات الأخيرة تم الاهتمام بالبحث حول المحاسبة الجنائية بشكل تدريجي ، خاصة أن دور المحاسبة الجنائية في الشركات الصناعية أصبح محط اهتمام ويرجع ذلك إلى ما تواجه بعض الشركات الصناعية من مشكلات لقانونية في تشغيل وإدارة مؤسساتها، وإنه غالبًا عند التعامل مع المشكلات المالية للشركات فإنه يصعب على المحاسبين العاديين التعامل معها وفي هذه الحالة ، يعتبر ذلك بمثابة النقص في الشؤون القانونية ويمكن أن تلعب المحاسبة الجنائية دورًا حيث يستخدم المحاسبون الجنائيون المعرفة الشاملة والمهارات المهنية مثل القانون والمحاسبة والتدقيق لحل المشاكل للشركات الصناعية تحت فرضية الإنفتاح والشفافية والشرعية، وجمع المواد واستخدامها في عملية حل المشكلات، والتي ستساعد بشكل كبير على تعزيز عمل المعالجات الإقتصادية اللازمة، والتجنب الضريبي المعقول والتخطيط الضريبي والمراجعة المالية، لهذا ظهر أثر واضح للمحاسبة الجنائية للحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية في الاردن.

وبالرجوع الى فقرات البعد الاول جاءت الفقرة رقم (2) بالمرتبة الأولى والتي تنص على انه "تعمل المحاسبة الجنائية بالتأكد من أن المكلف في الشركات الصناعية يقوم بالمصادقة على القوائم

المالية من قبل المحاسب القانوني بشكل مطابق للواقع وغير مخالف للحد من التهرب الضريبي" بمتوسط حسابي (4.09) وانحراف معياري (0.91)، ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن الشخص المسؤول بالمصادقة على القوائم المالية أصبح له دور اساسي بالكشف عن الإحتيال في المجال الإقتصادي والذي ازداد من حيث الحجم والتعقيد، فبعض الشركات الصناعية قد تقوم بتزويد بيانات مالية مضللة بهدف التهرب الضريبي وتقوم بانتهاكات أخرى للإحتيال المالي والذي يؤدي بدوره إلى الإضرار بصورة الشركة، وانتهاكات بالمصالح العامة، ويعطل نظام اقتصاد السوق يؤثر على التنمية الاقتصادية، ولذلك وجود هذا الشخص في الشركات يمكنه أن يتعامل بفعالية مع ظاهرة الإحتيال المالي ويلعب دوراً مهماً في حل مشكلة الإحتيال المالي والتهرب الضريبي في الشركات الصناعية، ومن جهة أخرى فإن مصادقته على القوائم المالية يجعل منه مسؤول أمام القضاء عن اي مخالفة تقوم بها الشركة مما يساهم في التزامه بالمصادقة على القوائم الصحيحة.

بينما جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على انه "تلجأ الشركات الصناعية إلى التحول إلى مؤسسات فردية؛ لتجنب فرض الضريبة على أرباح الشركة والإستفادة من الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد" بالمرتبة الأخيرة وبلغ متوسط الحسابي لها (3.98) وانحراف معياري (0.94)، ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى ان الشركات الصناعية العامة قد تلجأ إلى التحول إلى المؤسسات الفردية لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا ضريبية تخفيفية مقارنة بالمؤسسات الصناعية المساهمة العامة ذات الاطراف المتعددة، حيث ان المؤسسات الفردية نسبة الضريبة المفروضة عليها في القانون أقل، وهذا يساعدها على التهرب الضريبي مما يزيد من أرباحها، ويخفف من الضريبة المفروضة عليها.

وامام ذلك فإنه تم رفض الفرضية الفرعية الأولى والتي تنصّ على ما يلي: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عليّات، 2016) والتي اظهرت نتائجها بان تطبيق المحاسبة الجنائية يسهم في الحد من التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع في الشركات الصناعية، كما انها اتفقت مع دراسة (Al-Sharairi, 2018) التي اظهرت نتائجها بأن المراجعة الجنائية واحدة من أكثر الطرق نجاحاً في الحد من حالات التهرب الضريبي التي تمارسها بعض الشركات الصناعية.

مناقشة السؤال الفرعي الثاني والذي ينص على: " هل هناك أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية؟"

أوضحت نتائج السؤال الفرعي الثاني أن درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لُبعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة العامة جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.92) وإنحراف معياري (0.71), ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن المحاسبة الجنائية ساهمت في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية وذلك من خلال التطبيق الشامل للمحاسبة والمعرفة القانونية وطرق التدقيق وأساليب التحقيق، بهدف الحصول على الأدلة والمعلومات ذات الصلة, ومن جهة اخرى يمكن القول أن المحاسبة الجنائية هي نتاج عولمة التجارة وتبادل الخدمات بشكل إلكتروني والتي فتحت آفاقاً جديدة بين العديد من الأطراف، وزادت المنافسة بين الشركات الخدمية مما ادى الى اللجوء إلى الغش والإحتيال لزيادة الدخل والتهرب من الضريبة والذي أدى إلى تضليل المستثمرين وإشراكهم في صفقات قد تكون خاسرة.

أصبح الإحتيال الضريبي والتهرب الضريبي وعدم الإمتثال الضريبي في الشركات الخدمية حالة مقلقة في معظم البلدان فالعديد منها تقوم بالتهرب الضريبي والتجنب وعدم الامتثال، ويتمثل جوهر الإحتيال الضريبي في قدرة الأفراد أو الشركات على التهرب من الضرائب من خلال التمثيل الكاذب أو الممارسات الإحتيالية أو إخفاء الحقائق المادية الضريبية، من أجل خداع الحكومة وتقليل الإلتزامات والمدفوعات الضريبية، ولهذا يمكن ان يُعزى اثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية إلى تقنيات المحاسبة الجنائية حيث يتطلب التعقيد المتزايد للإحتيال الضريبي اهتماماً عاجلاً وخدمة محاسب جنائي للتحقيق مع المتهربين من الضرائب ومقاضاتهم وهي إحدى أبرز الطرق للحد من هذا الخطر، ومن خلال المحاسب الجنائي يتم فرض الإمتثال الضريبي على الفرد أو الشركة من خلال الامتثال لتقدير الضرائب الفعلي والدفع، ونظرًا لأن المحاسبة الجنائية تتمتع بمعرفة قانونية معينة، فإنها تجعل من السهل نسبيًا الحصول على الأدلة مما يلزم الشركات على عملية الإمتثال.

وبالرجوع الى فقرات البعد الثاني جاءت الفقرة رقم (12) بالمرتبة الأولى والتي تنص على انه "يعمل المحاسب الجنائي على تقديم الوعي للشركات الخدمية بالمسؤولية الإجتماعية اتجاه سداد ما عليه من ضرائب" بمتوسط حسابي (3.97) وإنحراف معياري (0.97)، ويفسر الباحث هذه النتيجة انه بالمقارنة مع المحاسبة التقليدية يمكن للمحاسبة الجنائية تحسين نظام المسؤولية الإجتماعية في الشركات الخدمية بشكل أكثر فعالية وذلك من خلال تنمية وعي ومشاعر الأفراد بأن دفع الضرائب هو عمل أخلاقي أكثر من كونه التزام القانوني ودعم الشركات لتحسين نظام الرقابة الداخلية وتقليل عمليات الإحتيال المالي وتوعيتهم لتجنب المخاطر، وتوعيتهم بان سداد الضرائب يلعب دورًا مهمًا في التنمية المستدامة والمستقرة والصحية لاقتصاد السوق وبالتالي تقليل الخسائر الإقتصادية الناجمة عن الإحتيال المالي إلى أقصى حد.

بالإضافة الى التوضيح للشركات بأنهم إذا التزموا بدفع الضرائب كان من شأن ذلك العمل على زيادة إيرادات الحكومة مما يساعد في التنفيذ السليم للإلتزامات الدستورية الحكومية اتجاه سكانها وكذلك الحفاظ على سيادتها ويؤدي ذلك إلى العدالة الإجتماعية، والتوضيح لهم بأن استخدام أموال الضرائب يشكل فائدة للمجتمع، ويجعل الأفراد يشعرون بفوائد دفع الضرائب.

بينما جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على انه "تعمل المحاسبة الجنائية بالتحقق من قيام المكلف بسداد ما يستحق عليه من الضرائب في المواعيد القانونية المحددة في الشركة الخدمية" بالمرتبة الأخيرة وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.84) وإنحراف معياري (0.99)، ويفسر الباحث هذه النتيجة بتقديم الأشخاص للإقرارات الضريبية عندما يكونون مطلوبين لدفع الضرائب، في حين أن بعض الشركات يتبعون القواعد ويدفعون ضرائبهم، ولكن البعض الآخر لا يتصف بالأمانة ولا يدفع الضرائب أو يقوم بالإحتيال الضريبي، هو فعل مقصود ومتعمد لدفع الضرائب بأقل من القيمة الحقيقية لها.

ومن خلال المحاسبة الجنائية يمكن تجنب الإحتيال عن طريق وجود رقابة داخلية جيدة على تحصيل الإيرادات الضريبية ومراقبة دافعي الضرائب بشكل صحيح.

نظرًا لأن المحاسبين الجائنيون يجرون عمليات تدقيق مستقلة في العمل، فإن هذا يوفر ظروفًا مواتية للإشراف على سداد الضرائب في المواعيد المحددة، حيث يستطيعون إجراء الإشراف على سداد الضرائب من خلال قدرتهم على مراجعة المستندات المحاسبية المختلفة للشركة، ومراجعة البيانات المالية المختلفة للشركات، واكتشاف الإحتيال المالي المحتمل في من خلال القرائن، فالمحاسبة الجنائية يمكنها من الكشف عن التحريف المالي أو الإحتيال والتهرب الضريبي وانتهاك

قواعد ولوائح المحاسبة إذ ان المحاسبة الجنائية تتمتع بقدرة مهنية قوية تمكنها من مراجعة الشركات طوال العملية.

وبهذا تم رفض الفرضية الفرعية الثانية وتتص على ما يلي: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

مناقشة السؤال الفرعي الثالث والذي ينص على انه: " هل هناك أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة الأردنية (البنوك)؟"

أوضحت نتائج السؤال الفرعي الثالث بأن درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لُبعد الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.68)، ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن المحاسبة الجنائية تستخدم مهارات وأساليب مختلفة لتحديد ما إذا كان هناك سوء سلوك في التقارير المالية، إلا أنه ومن الواضح أن الممارسات غير الأخلاقية (التهرب الضريبي) أصبح واحدة من المشكلات التي تواجه البنوك في جميع أنحاء العالم، إذ انه لا يمكن التغلب على انتشار التهرب الضريبي وخطورته بالطرق التقليدية، وذلك بسبب ما يحدث في العصر الإقتصادي المضطرب المتغير باستمرار والذي أوجد مسارات مبتكرة جديدة واسعة من الفرص المرتبطة بالتهرب الضريبي، وحيث ان التهرب الضريبي أصبح أكثر الجرائم ربحاً في القرن الحادي والعشرين، لذا لا بد من السيطرة عليه في القطاع المصرفي وهذه مهمة رئيسة لجميع أصحاب المصلحة في القطاع، ومن جهة اخرى جاءت اهمية المحاسبة الجنائية بسبب ارتفاع معدلات الممارسات غير الأخلاقية في الصناعة المصرفية وكان ابرزها التهرب الضريبي مما تتطلب اهتماماً عاجلاً بهدف إيجاد حلول دائمة، لغايات المحافظة على استمرارية العديد من البنوك في البلاد، وجاء الأثر مرتفع للمحاسبة الجنائية للحد من التهرب الضريبي للمؤسسات المالية الاردنية

وتُعزى هذه النتيجة لقدرة المحاسبة الجنائية على السيطرة على الممارسات غير الأخلاقية مثل "إحتيال الشيكات، والإحتيال على بطاقات الائتمان، والإحتيال على الرهن العقاري والإحتيال الضريبي".

وبالرجوع الى فقرات البعد الثالث جاءت الفقرة رقم (17) بالمرتبة الأولى والتي تنص على "خفض نسب الضريبة المفروضة على البنوك والتي تساهم في تشجيع البنوك بسداد ما عليها من ضرائب" بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (0.93)، ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن خفض نسبة الضريبة المفروضة على البنوك تعمل على تعزيز الامتثال الضريبي وهذه نقطة ذات أهمية عملية كبيرة حيث يجب أن تكون الضرائب فعالة بمعنى ان تكون تكلفتها منخفضة ويستطيع البنك سدادها، وتتميز بالشفافية والبساطة وهي من المتطلبات الأساسية التي تشجع البنوك على سداد الضرائب، وعلى النقيض من ذلك تؤدي القوانين الضريبية المعقدة والضرائب المرتفعة وغير الشفافة إلى عدم الإمتثال وتدعو إلى التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، حيث أن الارتفاع غير المبرر في الضرائب يؤدي إلى زيادة عدم اليقين الضريبي، وقد تحث المستثمرين أيضاً على تأجيل الاستثمارات أو جعلها في الخارج.

بينما جاءت الفقرة رقم (16) والتي على: "تعمل المحاسبة الجنائية على التحقق من قيام المكلف في البنوك بإصدار كشوفات حساب بشكل سليم وبدون تغيير أو تلاعب يساهم في الحد من التهرب الضريبي" بالمرتبة الأخيرة وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.79) وانحراف معياري (0.96)، ويفسر الباحث هذه النتيجة للدور الذي تلعبه المحاسبة الجنائية في تنمية وعي المؤسسات المالية بأهمية دفع الضرائب وبضرورة اصدار كشوفات خالية من التلاعب والإحتيال والغش وتفسير وقدرة المحاسب الجنائي على كشفها والحاق الضرر بالمؤسسة والأفراد المساهمين في التهرب، وتوعيتهم بالعقوبات والجزاءات التي ستفرض عليهم بسبب التهرب الضريبي كنوع من أنواع الردع، وتطبيق نظام ضريبي

عادل غير خاضع لضغط تصاعدي منخفض أو شديد، مما يساعد في اصدار كشوفات وتقارير مالية خالية من التلاعب, ومن جهة اخرى ان صلاحيات المحاسب الجنائي تساعده على ضبط الكشوفات فهو قادر على الاطلاع على العملية الحسابية ومتابعة مراحلها جميعها وله صلاحية للاطلاع على كافة الكشوفات مما يساعده على كشف التلاعب بصورة سريعة وهذا يحد من التهرب الضريبي.

وأمام ذلك تم رفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على ما يلي: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة (البنوك) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

وانتقلت هذه النتيجة مع دراسة الأحمد (2020) والتي اظهرت نتائجها بوجود دور لتقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الإحتيال المالي في البنوك التجارية الأردنية.

2-5 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية أوصى الباحث بما يلي:

- ضرورة تركيز الإدارة الضريبية على تفعيل النظام الرقابي بحيث يتم الاعتماد على المحاسبة الجنائية وأن تسهم بالمحافظة على حقوق السلطة المالية والمكلفين على حد سواء.
- ان يتمتع المحاسبين الجنائيين بالمهارة والخبرة ليؤدوا دورهم كمشاهدين على القضايا المالية.
- الاهتمام في المحاسبة الجنائية، بهدف الحد من عمليات التهرب الضريبي.
- أن يتم عمل دراسات مستقبلية من خلال إضافة أبعاد أخرى للمحاسبة الجنائية وقياس أثرها في الحد من التهرب الضريبي.

- أن يتم عمل دورات وورش لمقدرين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لغايات زيادة الوعي لديهم بأهمية ودور المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي.
- أن يتم إدراج المحاسبة الجنائية كأحد المواد التي تدرس في الجامعات ضمن مواد تخصص المحاسبة.
- أن يتم تعزيز الحس الوطني للشركات المساهمة العامة الأردنية اتجاه دفع الضرائب.
- أن يتم إعادة النظر في التشريعات والقوانين الحكومية على نحو يساهم في الحد من التهرب الضريبي وذلك من خلال تفعيل دور المحاسبة الجنائية.
- أن يتم قيام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ببناء نظام رقابي فعال يعتمد على المحاسبة الجنائية ويأخذ على عاتقه الحفاظ على حقوق المكلف والسلطة المالية على السواء.
- أن تلتزم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بالتعاون مع ديوان المحاسبة بتصميم برامج تأهيل علمية وعملية في مجالات المحاسبة الجنائية للمراجعين التابعين لها، وذلك لضمان أداءهم لمهامهم بشكل ناجح وفعال.
- يوجه الباحث النصيحة للشركات المساهمة العامة الأردنية بتجنب محاولات التهرب الضريبي ودفع الضرائب المستحقة عليها لمساعدة الاقتصاد الأردني على النمو والإزدهار

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الأحمد، إسراء. (2020). دور تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الإحتيال المالي في البنوك الأردنية [رسالة ماجستير]. جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- أحمد، خالد محمد (2017). إطار مقترح للمحاسبة القضائية للحد من ممارسات الفساد المالي- دراسة ميدانية على البيئة المصرية [رسالة ماجستير]. جامعة بني سويف، مصر.
- إبراهيم، الهادي، وهارون، مصطفى (2016). المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح- سوق المال في الخرطوم، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 55، 204-255.
- ابن احسن، ناصر الدين. (2016). تكامل أنشطة التسويق الداخلي وإدارة جودة الخدمات وأثره على رضا الزبون-دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الخدمية [أطروحة دكتوراه]. جامعة الحاج لخضر باتنة.
- ابو حسن، احمد، عبدالمجيد، يزن (2020). الاثر المتوقع لتطبيق نظام الفوترة الوطني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن [رسالة ماجستير]. جامعة ال البيت.
- ابو لبن، وعرفه، عثمان (2017). أثر الخصائص نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الحد من التهرب الضريبي [رسالة ماجستير]. جامعة عمان العربية.
- ال حمودة، أحمد (2018). فاعلية التدقيق الضريبي وأثرها في الحد من التهرب الضريبي: دراسة ميدانية على الأمانة العامة للضرائب بوزارة المالية سلطنة عمان [رسالة ماجستير]. جامعة عمان العربية.
- آدم، عثمان (2018). المحاسبة القضائية وأثرها على مصداقية التقارير المالية: دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة بولاية الخرطوم [رسالة ماجستير]. كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.

برغل، لينا. (2015). دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية [رسالة ماجستير]. جامعة الشرق الأوسط.

برزان، صبيحة وخلف، قيس مكي. (2016). دور أساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات الغش والتلاعب، مجلة الإدارة والاقتصاد، 39(108)، 134-150

جاسم، دنيا (2017). استخدام المحاسبة القضائية وأثرها على الحوكمة المؤسسية الشركات العراقية دراسة في الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية بالعراق، مجلة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، 27(3)، 75-90.

الحاج، عبير بكري (2019). دور المحاسبة القضائية في التدقيق والتحكيم المالي في المملكة العربية السعودية، المجلة العالمية للاقتصاد والتجارة، 6(3)، 100-106.

الحجاج، روان (2020). أثر تطبيق المحاسبة الجنائية في كشف ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان [رسالة ماجستير]. جامعة مؤتة.

الحيالي، مصطفى (2020)، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية [رسالة ماجستير]. جامعة الشرق الأوسط.

خلف، قيس (2021). دور المحاسبة القضائية للحد من عمليات التهرب الضريبي /دراسة ميدانية في الهيئة العامة للضرائب. مجلة الدنانير، 1(23)، 237-257.

خليل، محمد (2017). تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والإحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية: دراسة اختيارية. مجلة المحاسبة والمراجعة، 5(1)، 197-236.

الراوي، أحمد (2019). أثر المحاسبة الرشيقية في تخطيط تكاليف الإنتاج في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية [رسالة ماجستير]. جامعة آل البيت.

الرعود، عبد الحميد (2020). دور تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية [رسالة ماجستير]. جامعة الإسراء الخاصة.

الزعيترات، خلف (2016). الأداء المهني لمدقق الضرائب ودوره في الحد من التهرب الضريبي في الأردن [رسالة دكتوراه]. جامعة أم درمان الإسلامية.

الزهراء، جوهر (2017). دور المدقق المحاسبي في كشف التهرب الضريبي [رسالة ماجستير]. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

زعاير، ياسر، وعبد المنعم، اسامة وعثمان، محمد (2020). أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة -دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الاردنيين. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 20(11)، 193-200.

سفار، فاطمة (2018). الرقابة الجبائية كالية لمكافحة التهرب الضريبي [رسالة ماجستير]. جامعة المسيلة.

شعبان، انعام (2016). مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الإحتيال المالي في الوحدات الإقتصادية من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة [رسالة ماجستير]. الجامعة الإسلامية.

شنقراوي، مصطفى وبابكر، بشير. (2016). المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات. مجلة الدراسات العليا، 4(14)، 69-85.

الشيواني، وليد (2016). التهرب الضريبي، مجلة الحكمة الدراسات الإقتصادية، 5(31)، 60-83.

الصدیق، بابكر، ونور، موسى (2018). أثر تطبيق المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي (دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة السودانية). مجلة الدراسات العليا، 12(45)، 144-163.

الطيبشات، راما، والدليمي، خليل (2017). المحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الإحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين. مجلة الكلية الإسلامية، 42(37)، 200-205.

عبد الباقي، إسماعيل (2016). إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع.

العبدالله، دعاء، والزهراني، مشرف. (2019). *المسؤولية الجنائية عن ممارسة الطب الشعبي في النظام السعودي: دراسة مقارنة* [رسالة ماجستير]. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

عبد الرحمن، مشاعل عبد الرحيم (2020). دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي: دراسة ميدانية. *مجلة القلم العلمية*، 4(31)، 185-204.

عبد الله، الزين عبد الله، ونور، عادل (2018). مدى شمولية مجالات المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الفساد المالي: دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين بالسودان. *مجلة الدراسات العليا*، 11(44)، 86-113.

عبد الله، منى علي (2017). *أثر تطبيق المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين* [رسالة ماجستير]. الجامعة الهاشمية.

عبد العزيز، جعفر (2016). مدى إدراك المراجعين الخارجيين لأهمية تطبيق المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في ولاية الخرطوم، *مجلة جامعة بحري*، 6(11)، 9-43.

عطلي، نسبية، وسليمان، يمنية، وضيف، مسعودة. (2019). *الحصر الضريبي كآلية للحد من التهرب الضريبي* [رسالة ماجستير]. جامعة الوادي.

عزايذة، سري عمر (2018). دور تطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية الأردنية [رسالة ماجستير]. جامعة البلقاء التطبيقية.

عليما، طارق (2016). دور تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين [رسالة ماجستير]. جامعة آل البيت.

عوض، احمد. (2018). *النظام الضريبي في الأردن غير عادل: ورقة سياسات*، مركز الفينيق لدراسات الإقتصادية والمعلوماتية، عمان.

غنيم، محمود رجب (2016). نحو إطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 4(4)، 137-228.

فاتح، شاهد، وشارف عبد الغني (2018)، المحاسبة القضائية كالية للحد من الغش والتحايل المالي [رسالة ماجستير]. جامعة الوادي.

فرح، موسى يوسف (2017). العوامل المؤثرة على دور المحاسبة القضائية في التصدي للفساد المالي في الشركات في بورصة عمان [أطروحة دكتوراه]. كلية الدراسات العليا.

قيطون، مهدي، وزرقين، عبود (2019). أثر الإستثمار في القطاع الصناعي على نمو الإقتصاد الوطني، [رسالة ماجستير]، جامعة ام البواقي، الجزائر.

قاسم، فهيم (2017). أثر التدقيق الضريبي الالكتروني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات [رسالة ماجستير]. جامعة عمان العربية.

قمبر، جميلة (2017). استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي-دراسة تحليلية لآراء عينة من من الاكاديمين والمحاسبين ومراجعي الحسابات بمديمة الزاوية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 8(23)، 110-115.

قواسمة، فاتن (2019). أثر هيكل الملكية وهيكل رأس المال على الأداء المالي الشركات المساهمة الخدمية الأردنية: دراسة ميدانية [رسالة ماجستير]. جامعة اليرموك.

الكبيسي، عبد الستار (2016). دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من جهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12(1)، 1-29.

كمال، أحمد (2021). أثر الحوافز الضريبية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية [رسالة ماجستير]. جامعة آل البيت.

كنعان، تهانه (2020). بناء وتقييم نموذج للحد من التهرب الضريبي باستخدام تقنية سلسلة الكتل: دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية [رسالة ماجستير]. جامعة آل البيت

اللباب، الطيب (2019). دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي: دراسة ميدانية على ديوان الضرائب-السودان، [رسالة ماجستير]، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

مالك، احمد (2017). التهرب الضريبي ووسائل مكافحته [رسالة ماجستير]. جامعة القادسية

المحاميد، ربيع (2018). أثر إجراءات مديرية المعلومات والاقتطاعات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الحد من التهرب الضريبي [رسالة ماجستير]. جامعة آل البيت.

المروج، نمر (2020). أثر مخاطر المصرفية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان [رسالة ماجستير]. جامعة اليرموك.

ياحمي، آدم وعبد الرحمن، عبد الرحمن (2018). مؤهلات وأساليب المحاسب القضائي ودورها في الحد من الفساد المالي في الشركات الصناعية الليبية. مجلة الدراسات العليا، 11(42)، 265-291.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Al Baaj, Q. (2018). *The Impact of Electronic Taxation on Reducing Tax Evasion Methods of Iraqi Companies Listed in the Iraqi Stock Exchange*, University of Al Qadisiyah

Abo Tapanjeh, A., & Al Tarawneh, A. (2020). Applicability of Forensic Accountants to Reduce Fraud and it's Effects on Financial Statement of Jordanian Shareholding Companies From the Perspective of Judiciary and Certified Public Accountant. *International journal of Financial Research*, 11(2), 436-452.

Al Hadidi, E. (2017). *149 Tax Evasion in Jordan: Reality, Causes and Results Faculty of Business*, 12(23), 400-450.

Alsheikh, E., Mohammad, A., & Amman, A. (2016). Factors Affecting Corporate Tax Evasion: Evidence from Jordan. *International Journal of Innovation Education and Research*, 4(6).100-106.

Al-Sharairi, M (2018). The Role of Forensic accounting in the limited Tax Evasion in the Jordanian public Industrial Shareholding Companies through the Perspective of Jordanian Auditors. *International journal of Economics and Finance*, 10(1). 233-243.

Beck, A. J., & Blumstein, A. (2018). Racial disproportionality in US state prisons: Accounting for the effects of racial and ethnic differences in criminal involvement, arrests, sentencing, and time served. *Journal of Quantitative Criminology*, 34(3), 853-883.

- Drogalas, G., Anagnostopoulou, E., Pazarskis, M., & Petkopoulos, D. (2018). Tax ethics and tax evasion evidence from Greece. *Theoretical Economics Letters*, 8(5), 1018-1027.
- Eisenberg, P. (2019), Application of the Net worth Method in Forensic Accounting Investigations, *International Research Journal of Multidisciplinary Studies*, 4(10), 2454-8499.
- Hamad, D. K. (2019), The Role of Judicial Accounting and its Techniques in Limiting Money Laundering and Smuggling Operations An exploratory study in a sample of Erbil banks. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 2(42), 27
- Hegazy, S., Sangster, A. & Kotb, A. (2017), Mapping Forensic Accounting in the UK. *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*, 1(28), 43-56.
- Karuti, J, Mwaniki, G., & Kingoriah, G, (2019). Forensic accounting Skills and Fraud Control in County governments in Kenya: Evidence from Counties in MT. Kenya Region. *International journal of Economics, commerce and management*, 7(6), 324-341.
- Mathews,J. Metha, P. Suyamuki, K. Bisht, D. Babu,S.(2018).Regression analysis towards estimating tax evasion in goods and services tax. *Intarnational Conference on Web Intelligence*, 10(22), 200-230.
- Nicolae, B., Diana, D. (2017). The Relevant Skills for Forensic Accountants- Can the Romanian Accounting Education Programs offer them, *Ovidius University Annals, Economic Sciences Series*, 17(1)419-423.
- Okoye, E. and Nwoye, U. and Ifeoma, C. (2019), Forensic Accounting and Performance Management among Non-Governmental Organization in Nigeria. *International Journal of Recent Innovations in Academic Research*, 3(12), 2635-3040.
- Olorunnuho, S. and Okporua, D. (2016), Forensic Accounting and Fraudulent Financial Reporting in Nigeria. *Journal of Accounting and Financial Management*, 2(1), 2504-8856.

Opiyo, John. (2017). *The Role of Forensic accounting Services in fraud Mitigation Among Kenyan public institutions- ACASE OF Parastatals in Kenya*, published Master Thesis, school of business university of Nairobi Kenya.

Oseni, A. (2017). Forensic accounting and financial fraud in Nigeria: Problems and. *Journal of accounting and financial management*, 3 (1), 2504-8856.

Sands, J., Jones, G., Beattie., & Alshurafat, H. (2019), Forensic Accounting Core and Interdisciplinary Curricula Components in Australian Universities: Analysis of Websites. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 11(2), 353-365.

ثالثاً: المراجع الالكترونية

الببلاوي، حازم (2016 يوليو). الأزمة المالية العالمية محاولة للفهم. <http://academie.yoo7.com/t23-topic#23>

البنك المركزي الأردني (2018). تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاستقرار المالي، عمان، الأردن: <http://www.cbj.gov.jo>

جمعية البنوك في الاردن، 2021: www.abj.org.jo

دائرة الاحصاءات العامة، (2021 اكتوبر): <https://dosweb.dos.gov.jo>

دائرة ضريبة الدخل، (2018) ، قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم 38 لسنة 2018، www.adaleh.info

الدعجة، طارق (2018). القطاع الصناعي يودع 2018 بحمل ثقيل، صحيفة الغد. <https://alghad.com>

غرفة تجارة عمان، 2020: <https://ammanchamber.org/default.aspx?lang=ar>

الملاحق

ملحق (1)

قائمة بأسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم	التخصص	الرتبة الأكاديمية	جهة/ مكان العمل
1-	ماجد قباجة	المحاسبة المالية	دكتوراه	جامعة البتراء
2-	محمد علقم	نظرية المحاسبة والتحليل المالي	استاذ مساعد	جامعة البتراء
3-	هاني الكايد	المحاسبة	استاذ مساعد	جامعة البتراء
4-	عمر محمد الزريقات	المحاسبة	استاذ مساعد	جامعة جرش
5-	محمد حسن مخلوف	المحاسبة المالية	استاذ مساعد	جامعة الاسراء
6-	عثمان حسين عثمان	المحاسبة	استاذ مشارك	جامعة الاسراء
7-	فارس جميل الصوفي	المحاسبة	استاذ مشارك	جامعة الاسراء
8-	عبد الحكيم مصطفى جودة	المحاسبة تكاليف وإدارية	استاذ دكتوراه	جامعة الاسراء
9-	محمد النوايسة	المحاسبة	استاذ دكتوراه	جامعة الزيتونة
10	اسامة عبد المنعم	المحاسبة	استاذ دكتوراه	جامعة جرش
11	حسام حداد	المحاسبة	استاذ مساعد	جامعة الشرق الأوسط
12	عبد الله أحمد	المحاسبة وتحليل مالي	استاذ مشارك	جامعة الشرق الأوسط

الملحق (2)
الأداة بصورتها الأولى



استبانة للتحكيم

الأستاذ الدكتور.....المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان " أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس قام الباحث بتطوير الإستبانة المرفقة. وبما أنكم من المختصين والمهتمين في هذا المجال، أرجو التكرم من سيادتكم بالاطلاع على الإستبانة بصورتها الأولى. وأغدو ممتناً لو تكرمتم بقراءة فقرات الإستبانة وتحكيمها من حيث:

1- مدى ملاءمة الفقرة لموضوع الدراسة.

2- مدى انتماء الفقرة للمجال الذي تندرج تحته.

3- شمولية المجال الواحد، ووضوح الفقرات وسلامتها العلمية واللغوية.

4- إضافة أو حذف أو تعديل ما ترونه مناسباً أية ملاحظات أو اقتراحات أخرى.

هذا وسيكون لآرائكم وتوجيهاتكم الأثر الفعال في تطوير الأداة وإخراجها بصورة ملائمة، لذا يرجى الباحث إبداء رأيكم في كل فقرة من فقرات الأداة وذلك بوضع إشارة (X) في الحقل الذي ترونه مناسباً وتدوين ملاحظتكم (حذف، إضافة، تعديل، دمج، إعادة صياغة) ودرجة موافقتكم على فقرات الأداة.

شاكرين لكم تعاونكم مع فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث: معاذ عماد مصباح

إشراف: أ. د. عاطف البواب

تشرين الأول/2021

أولاً: البيانات الشخصية

الرجاء وضع إشارة (x) في المربع المناسب لإجابتك.

(1) المؤهل العلمي: بكالوريوس ماجستير دكتوراه

(2) التخصص العلمي: محاسبة إدارة أعمال اقتصاد علوم مالية ومصرفية

(3) المسمى الوظيفي: مدير مالي رئيس قسم التدقيق

رئيس شعبة التدقيق مقدر ضريبي

(4) الخبرة العملية: أقل من 5 سنوات (5-10) سنوات

(11-20) سنة 21 سنة فأكثر

(5) العمر: 30 سنة فأقل من 31 سنة - 40 سنة

من 41 سنة - 50 سنة 51 سنة فأكثر

ثانياً: هيكل تطوير الإستبانة

1. المقياس المستخدم سيكون مقياس ليكرت الخماسي:

بدرجة قليلة جداً	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً
1	2	3	4	5

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. ولاختبار هذه الفرضية فقد تم بناء الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى وتنص على ما يلي:

H01: لا يوجد أثر للمحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

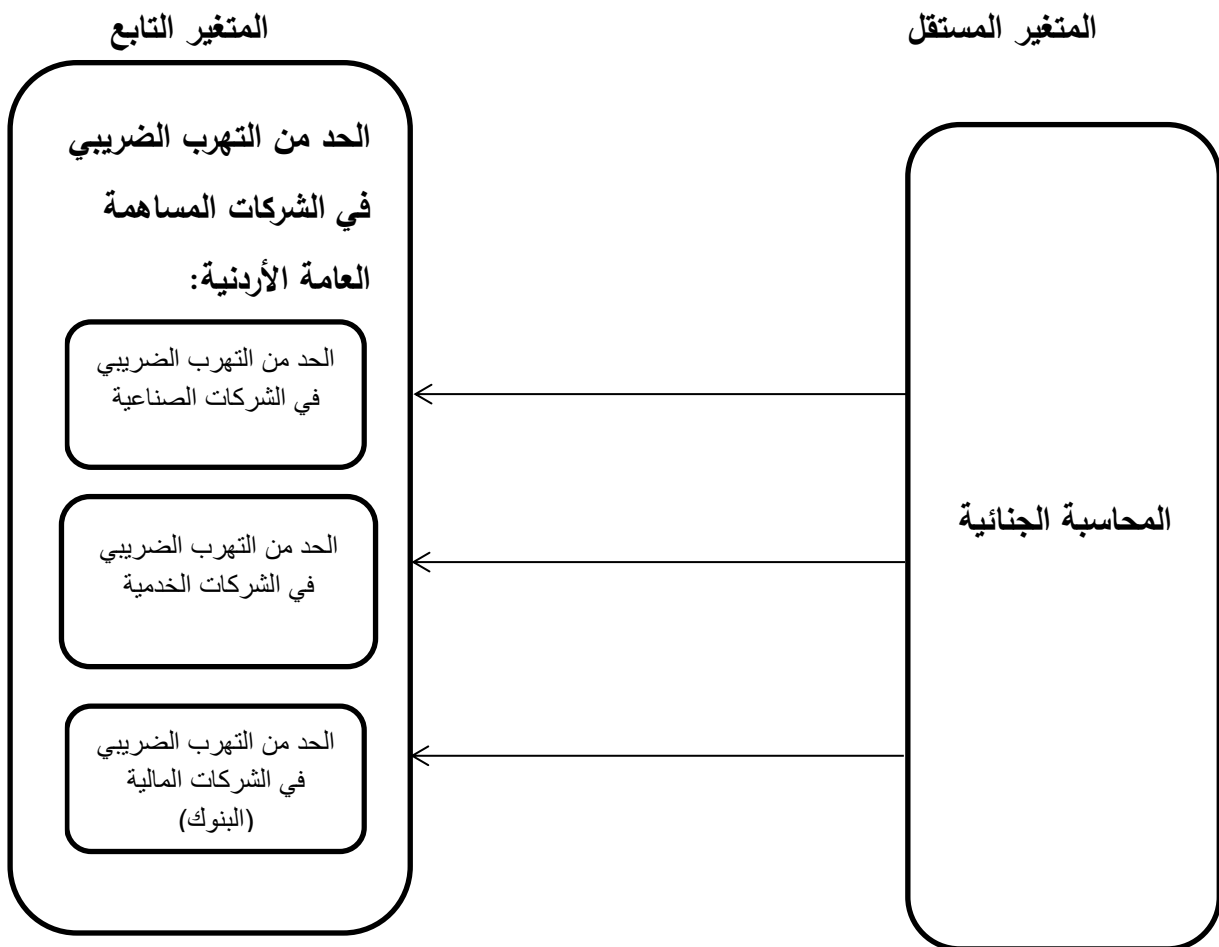
الفرضية الفرعية الثانية وتنص على ما يلي:

H02: لا يوجد أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الفرعية الثالثة وتنص على ما يلي:

H03: لا يوجد أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية (البنوك) عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$.

أنموذج الدراسة



رقم الفقرة	التقييم	الانتماء إلى المجال		صلاحية الفقرة		التعديل المقترح
		منتمية	غير منتمية	صالحة	غير صالحة	
المحور الأول: المحاسبة الجنائية في الشركات المساهمة						
1.	توفر المحاسبة الجنائية الأدوات والوسائل تمكن المحاسب الجنائي من التحري عن النزاعات المالية في الشركات المساهمة العامة.					
2.	توفر المحاسبة الجنائية الأدلة تمكن المحاسب الجنائي من تكوين حكمه المهني لدى فحص البيانات المالية للشركات المساهمة العامة.					
3.	تقدم المحاسبة الجنائية معلومات عن مدى التزام الشركات بالتشريعات والقوانين يحد من حدوث النزاعات المالية.					
4.	تقوم المحاسبة الجنائية في الشركات المساهمة العامة التي توجد فيها نزاعات مالية على تقييم السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة وبنقاش الإدارة بكيفية اختيار التقديرات المحاسبية.					
5.	يقدم المحاسب الجنائي الاستشارة حول تقييم الأضرار باستخدام المعايير المناسبة.					
6.	تعمل المحاسبة الجنائية على مساعدة الحكم القضائي بحل النزاعات المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.					
7.	تساهم المحاسبة الجنائية في تحديد درجة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.					
8.	تقوم المحاسبة الجنائية بتطبيق مهارات التقصي والتدقيق الفعلي للحقائق وجمع الأدلة الكافية عن المتورطين في عملية التحريف في الشركات المساهمة العامة الأردنية.					
9.	تقوم المحاسبة الجنائية في الكشف عن النزاعات المالية في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.					
10.	تعمل المحاسبة الجنائية على التأكيد من استمرارية الشركة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية بشكل سليم.					
11.	يقوم المحاسب الجنائي بفحص البيانات الواردة في تقارير المراجع الداخلي والخارجي.					
12.	تستخدم المحاسبة الجنائية المهارات الفنية العالية والمعرفة في فض النزاعات المالية.					

المحور الثاني: الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة

أولاً: الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة من خلال ما يلي:

					1. التزام الشركات الصناعية بتقديم إقرار الضريبي بشكل مطابق لسجلاته وبياناته يسهم في الحد من التهرب الضريبي.
					2. قيام المكلف في شركات الصناعية بالمصادقة على القوائم المالية من قبل المحاسب القانوني بشكل مطابق للواقع وغير مخالف بحد من التهرب الضريبي في الشركات.
					3. تساهم الإجراءات التحليلية في الشركات الصناعية في التحقق دقة بيانات المكلفين والذي بدوره يحد من التهرب الضريبي
					4. يتوفر تقنية الربط الالكتروني مع الشركات الصناعية من أجل الحصول على المعلومات عن المكلفين.
					5. لا يقوم المكلفون في شركات الصناعية بتغيير فواتير البيع أو الشراء أو غيرها من المستندات بقصد تقليل الأرباح.
					6. تعمل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على التنسيق مع جميع المطابع في المملكة وتبنيها على عدم طباعة الفواتير والسندات إلا بإحضار السجل التجاري وشهادة التسجيل الضريبي.
					7. يلتزم المستوردين بتقديم فواتير صحيحة عن قيمة المستوردات.
					8. تلجأ الشركات الصناعية إلى التحول إلى مؤسسات فردية لتجنب فرض الضريبة على أرباح الشركة والاستفادة من الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد.

ثانياً: الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة من خلال ما يلي:

					9. يلتزم المكلف في الشركات الخدمية بسداد ما يستحق عليه من الضرائب في المواعيد القانونية المحددة.
					10. العمل على توعية الشركات الخدمية بالتشريعات الضريبية له دور في الحد من التهرب الضريبي.
					11. أن وجود نظام ضريبي محكم لا يتيح الفرصة للشركات الخدمية بسهولة التهرب من الضريبي.
					12. يقوم المكلفون في الشركات الخدمية بإصدار فاتورة ضريبية عن كل عملية تقديم خدمة.
					13. تلتزم الشركات الخدمية باقتطاع وتوريد الضريبة المستحقة على دخول العاملين لديها.
					14. يلتزم المكلفون في الشركات الخدمية بسداد ما عليهم من مستحقات ضريبة لالتماسهم بتحقيق العدالة في الرقابة والتدقيق عليهم.

					15. تقوم الإدارات الضريبية بتقديم مزايا وحوافز تشجيعية للمكلفين في الشركات الخدمية الملتزمين بتقديم فواتير ضريبية صحيحة.
					16. وعي الشركات بالحس الوطني اتجاه سداد ما عليه من ضرائب.
ثالثاً: الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية (البنوك) المساهمة من خلال ما يلي:					
					17. تساهم إجراءات الرقابة أثناء التدقيق في الحد من التهرب الضريبي.
					18. لا يوجد اختلالات في قوانين الإعفاءات الضريبية ولا يتم إساءة استخدامها من قبل المكلفين في البنوك.
					19. تعمل الإدارات الضريبية على بناء الثقة بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمكلفين في البنوك ليقوم المكلف بسداد ما عليه من ضرائب طبقاً للقانون.
					20. يقوم المكلفون بالإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بحجم نشاطهم الحقيقي عن تقديمهم الإقرار الضريبي.
					21. تقوم البنوك بإعداد سجلات وقيود غير مزيفة.
					22. قيام المكلف في البنوك بإصدار الفواتير بشكل سليم وبدون تغيير أو تلاعب يسهم في الحد من التهرب الضريبي.
					23. خفض نسب الضريبة المفروضة على المكلف في البنوك تسهم في تشجيع البنوك بسداد ما عليها من ضرائب.

الملحق (3) الأداة بصورتها النهائية



استبانة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الدراسات العليا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان " أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس قام الباحث بتطوير الإستبانة المرفقة بهدف الإجابة عن الأسئلة ذات الصلة بفرضيات البحث. لذا، أرجو التكرم بالإجابة عن فقرات الإستبانة بكل دقة وموضوعية، وبما يتفق مع رأيك بوضع إشارة (√) أمام العبارة المناسبة، علماً بأن إجابتك ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة. شاكر لكم حسن تعاونكم مع فائق الاحترام والتقدير

الباحث: معاذ عماد مصبح

إشراف: أ. د. عاطف الجواب

أولاً: البيانات الشخصية

الرجاء وضع إشارة (√) في المربع المناسب لإجابتك.

- 1) المؤهل العلمي: دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه
- 2) التخصص العلمي: محاسبة إدارة أعمال علوم مالية ومصرفية اقتصاد أخرى
- 3) المسمى الوظيفي: مدير مالي رئيس قسم التدقيق مقدر ضريبي رئيس شعبة التدقيق أخرى
- 4) الخبرة العملية: أقل من 5 سنوات (5-10) سنوات (11-20) سنة 21 سنة فأكثر
- 5) العمر: 30 سنة فأقل من 31 سنة - 40 سنة من 41 سنة - 50 سنة 51 سنة فأكثر

ثانياً: البيانات متغيرات الدراسة

يرجى وضع إشارة (√) عند الإجابة التي تُعبر عن رأيكم لطفاً.

الرقم	الفقرات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
	المحور الأول: المحاسبة الجنائية في الشركات المساهمة					
1.	توفر المحاسبة الجنائية الأدوات والوسائل التي تمكن المحاسب الجنائي من التحري عن النزاعات المالية في الشركات المساهمة العامة.					
2.	توفر المحاسبة الجنائية الأدلة التي تمكن المحاسب الجنائي من تكوين حكمه المهني لدى فحص البيانات المالية للشركات المساهمة العامة.					
3.	تقدم المحاسبة الجنائية معلومات عن مدى التزام الشركات بالتشريعات والقوانين يحد من حدوث النزاعات المالية.					
4.	يقوم المحاسب الجنائي في الشركات المساهمة العامة التي توجد فيها نزاعات مالية على تقييم السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة و يناقش الإدارة بكيفية اختيار التقديرات المحاسبية المناسبة.					
5.	يقدم المحاسب الجنائي الاستشارة حول تقييم الأضرار باستخدام المعايير المناسبة.					
6.	تعمل المحاسبة الجنائية على مساعدة الحكم القضائي بحل النزاعات المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.					
7.	تساهم المحاسبة الجنائية في تحديد درجة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.					
8.	تقوم المحاسبة الجنائية بتطبيق مهارات التقصي والتدقيق الفعلي للحقائق وجمع الأدلة الكافية عن المتورطين في عملية التحريف في الشركات المساهمة العامة الأردنية.					

					9. تقوم المحاسبة الجنائية في الكشف عن النزاعات المالية في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
					10. تعمل المحاسبة الجنائية على التأكيد من استمرارية الشركة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية بشكل سليم.
					11. يقوم المحاسب الجنائي بفحص البيانات الواردة في تقارير المراجع الداخلي والخارجي.
					12. تستخدم المحاسبة الجنائية المهارات الفنية العالية والمعرفة في فض النزاعات المالية.
					المحور الثاني: الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة
					أولاً: الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية المساهمة من خلال ما يلي:
					1. تعمل المحاسبة الجنائية بتحقق من تقديم إقرار الضريبي بشكل مطابق لسجلاته وبياناته يسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الصناعية.
					2. تعمل المحاسبة الجنائية بتأكد من أن المكلف في شركات الصناعية يقوم بالمصادقة على القوائم المالية من قبل المحاسب القانوني بشكل مطابق للواقع وغير مخالف للحد من التهرب الضريبي.
					3. تساهم الإجراءات التحليلية في الشركات الصناعية في التحقق من دقة بيانات المكلفين والذي بدوره يحد من التهرب الضريبي
					4. يتوفر تقنية الربط الالكتروني مع الشركات الصناعية من أجل الحصول على المعلومات عن المكلفين.
					5. تعمل المحاسبة الجنائية بتحقق من عدم تغيير فواتير البيع أو الشراء أو غيرها من المستندات من قبل المكلفون بقصد تقليل الأرباح في شركات الصناعية.
					6. تلجأ الشركات الصناعية إلى التحول إلى مؤسسات فردية لتجنب فرض الضريبة على

					أرباح الشركة والاستفادة من الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد.
					ثانياً: الحد من التهرب الضريبي في الشركات الخدمية المساهمة من خلال ما يلي:
					7. تعمل المحاسبة الجنائية بتحقق من قيام المكلف بسداد ما يستحق عليه من الضرائب في المواعيد القانونية المحددة في الشركة الخدمة.
					8. تعمل المحاسبة الجنائية على توعية الشركات الخدمية بالتشريعات الضريبية له دور في الحد من التهرب الضريبي.
					9. تعمل المحاسبة الجنائية بتحقق من قيام المكلفون في الشركات الخدمية بإصدار فاتورة ضريبية عن كل عملية تقديم خدمة.
					10. تعمل المحاسبة الجنائية بتحقق من قيام الشركات الخدمية باقتطاع الضريبة المستحقة على دخل العاملين لديها.
					11. تعمل المحاسبة الجنائية على التحقق من قيام المكلفون بسداد ما عليهم من مستحقات ضريبة لالتماسهم بتحقيق العدالة في الرقابة والتدقيق عليهم.
					12. يعمل المحاسب الجنائي على تقديم الوعي للشركات الخدمية بالمسؤولية الإجتماعية اتجاه سداد ما عليه من ضرائب.
					ثالثاً: الحد من التهرب الضريبي في الشركات المالية (البنوك) المساهمة من خلال ما يلي:
					13. تساهم إجراءات الرقابة أثناء التدقيق في الحد من التهرب الضريبي.
					14. تعمل المحاسبة الجنائية بتأكد من قيام إدارات ضريبية بناء الثقة بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمكلفين في البنوك ليقوم المكلف بسداد ما عليه من ضرائب طبقاً للقانون.

					15. تعمل المحاسبة الجنائية على مساعدة المكلفون بالإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بحجم نشاطهم الحقيقي عن تقديمهم الإقرار الضريبي.
					16. تعمل المحاسبة الجنائية على التحقق من قيام المكلف في البنوك بإصدار كشوفات حساب بشكل سليم وبدون تغيير أو تلاعب يساهم في الحد من التهرب الضريبي.
					17. خفض نسب الضريبة المفروضة على البنوك تساهم في تشجيع البنوك بسداد ما عليها من ضرائب.